بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرف

قوله وينبغي اي يجب ان ينتفي لا انه يجوز ان ينتفي لانه ظاهر الحال في

المسائل لا الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن هذا الحكم كما سياتي

قوله لملتها اي لعلة كل منها لا العلة الثلثة لسا وى المجموع بالنصب

اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن

قال المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بلا لام

المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده الله اقسام

غير المنصوب ثلثة مفرد ومستغاث باللام ومستغاث بالالف قوله

ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض باللام الخ

ويفتح بالحاق الفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة

بقي على ما يرفع به ما سواها لكان اخصر الاختصار في بيان البناء على ما

يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار

في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه

بالاختصار فيه لكثرته ادخل في الاختصار مما هو اذا بينه والاوضح

نكتة التقديم ان تقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء

بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به بخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف

الفتح فانه للحاق الالف قوله ويرفع المنادى بيوجود صورة النداء الخ

فيكون اسناد في النداء المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون البعيد

عند المسند بالمنادى باعتبار ما كان نحن قصر النظر على الاول فقدمنا عليه

اما تجعل

ان جعل الضم لمفرد ذات المنادى يتكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى

قوله او الفعل مسند الى الجار والمجرور وعطف بحسب المعنى على سابقه به

في معه ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل ويبنى على ما به الرفع بعينه

علمه ان ما به الرفع الضم وكانه لهذا اختار المحشي ارجاع الضمير الى الكل

قوله اي لا يكون مضافا ولا شبهه ما يقابل المضاف واما مقابلته لشبه المضاف

فباعتبار الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في

مقابلته وقيل يستغرق المفرد اليه لانه المفرد الكامل للمفرد بمعنى ليس مضافا

قوله وهو يحتمل لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط له

فالوجه الذي يحصل به وجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب

النداء دون باب لا فان يا حليما لا يجهل شبه مضاف دون لا حليم يجهل

فالمختفي في المستتر لاسرار المعنى ولا الذي يحصل به وجب كون الموصوف بجملة

او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون المعطوف بالمفرد وقد سهى

فيه الشارح واخل بكلام الشارح الرضي فانه قال هو اسم يجيء اي بعده

ما تمامه فظن ان المعنى انه ما تمامه من حيث المعنى وليس كذلك

بل المعنى انه ما تمامه في اعتبار اللفظ اما الذي معمول او اضطراري

الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه ومجموع المعطوف

والمعطوف عليه اسما لشيء واحد علما نحو يا زيدا وعمروا اذا جعل علما لرجل

نسبة كونه ثلاثة وثلاثين رجلا فان ثلاثة وثلاثين اسم لعدد مخصوص

اي بعضه والاربعة عشر واما الثاني فكان المنادى الموصوف بالجملة والظرف

فانه لا بد وان يجعل منادى الموصوف لا منادى وصف المنادى و الا لزم وصف
المعرفة بالجملة و الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل منادى وصف
المنفي منون للوصف لا يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا ما عرفت ان اسم
المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه التكرير المعطوف
اسم لشيء الموصوف بجملة او ظرف في باب لا الاول ان فقط قوله لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف في الخطاب الحرفية فتدبر
المبني مانا سب مبني الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة
ويمكن ان يجعل علة البناء عروض للحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد
منه الموقوف على الخطاب كالضمير للمخاطب فبني لتلك المشابهة بالحرف
ويكمل الحاجة وانما تحدث في العلم لكن لم يعتبر وهذا انما ورد للباب قوله
وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف ونحوه
وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف
الخطاب قوله ويا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو
والنون لانه لام التعريف مختص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال
الصواب يا رجلان قوله اي لام يدخله وقت الاستغاثة يعني للاصل
لا ادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر
فيه لام التخصيص نكتة بل لام التعليل اي اغثني لنفعك ولاجلك
يا الله اغثني لمقتضى ذلك ولكرمك قوله نحو يا لزيد لا تكون الا للاستغاثة
بغير كلمة يا ولا تكون لام الاستغاثة الا في مقام الغاية او التعجب او التهديد

قوله وابن

ويجب اي عند الاستعطاف فاقبل او بان يقال مثل يا عبد الله من نعمة
القاعدة مبني على الغفلة ... كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد له
منه انه يأبى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء يحضر المهدد
المتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة لشيء العظيم فيتعجب منه لانه لا يتصور
الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد لهم ليغير حاله ويترك
موجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن اثر القتل والضرب
ويستغيث به بان يكف نفسه عن القتل بتغيير احواله ويترك ما ذكر فعاله
ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه عن التعجب المفرط الذي فوق طاقته
بتغيير حاله ويدفع عنه ما اوجب هذا التعجب ... لاستغنا ما يقتضي فتحها
لا بخص المقتضي ... سبق ولم يكن وقوعه موقع كاف الخطاب بصورة قوله
ولا لام فيه ... ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية فيحمل المقصود لانه يفيد
تقييد الفتح بالالف بعد اللام لا يعتد للاعتداد بعد الاهمال لظهور انه
لا يمكن نفي الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول
وجود الالف ... [illegible] لامتناع اللام للغوض وقوله
... انهما ... منه ... فانه لا ... بينهما وبالاحداد لا ...
... بالفتحة الا ... لطراد الباب ولكن لا نقول ... [illegible]
... الجر والفتح ... احدهما بنائية والاخرى اعرابية قوله وينصب
ما سواها ... فيه انه اراد النصب لفظا او تقديرا ... عن الحكم نحو يا ... لا ...
... مثل ... [illegible] ... على الفتح لانه ... لفظا

ولا تقدير بل بمعلوم انه داخل فيما سواهما وان اراد بنصب ما سواهما النصب
تقديرا او محلا نقض بمثل [illegible] في مثل منادى ولا يحصر ما سواهما ويمكن ان
يقال اراد بنصب ما كان عليه من النصب ما سواهما قوله مثل يا طالعا جبلا
هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا يعين لحمل طالعا ويقدر للموصوف
مشكل لوجهين احدهما انه ليس من مواضع حذف الموصوف على ما سيرد في
العارف وثانيهما انه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا
معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكر من الامثال
لدى حله ما [illegible] قوله ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية انما نوناه [illegible]
ظريفا لتكون [illegible] كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين
يا حسنا وجهه الظريف هذا كان وصف شبه المضاف [illegible] قد يعد من
المعين بشرط ان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل قد ورد
فانه لا يجوز العدد وشبه وما يحمله من ذات عرفا طويلا فانه لا يجوز الطويلة
قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل وجه لمعنى التوابع في الصورة و
نحو يا زيد [illegible] فانها تابع صورة [illegible] حقيقة [illegible] كلام الشارح
فلم يتبع كلامه [illegible] قوله المبني على ما يرفع به قيل هو للمبادر منه لفظ
المبني هنا لانه قيل فيه وسيفي دون نحو قال لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظ هذا الحكم يجري على اطلاقه فانه [illegible] وعمرو [illegible]
لفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير وانما [illegible] فليس بالتبعية
ثم قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الذي حكمه لم يساعده [illegible]

ولكن يا الله [illegible]

ويا زيد وعمرو وجب فيه ضم عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله
قوله لا لا توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد
الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص التوابع
المقيد بالنظر الى توابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا
الى علم اخر نحو يا زيد بن عمرو والعاطف فانه لا يجوز فيه العاطف الا النصب
لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد فقوله ولا شبهه
مضاف المفرد المحقق يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد
وانما عبارة السيد بان المضاف بالاضافة اللفظية قوله والمعرب الحكم
اي لا فيه ان علم الجواب المذكور لا يقتضي التفصيل بل التقييد فحمه
تقال وتوابعه المذكور المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير المعين
دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما
هو عادته في التفصيل لمعرفة التوابع اجمالا وبينه بذكر التاكيد والصفة
على انه لم يشبه الا صحيح نحو امثاله وصف المنادى ولم يشبه الا الكثير في
حمل التاكيد اللفظي كما ابدل لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الخ
ان تعيد عنه الكثير لئلا يتوهم ويكون فانه يدل على ان المسلية
فلا منية لان السؤال العرب يختلف في بدل الموذ لكنه كان المختار
عند المص ذلك ولهذا عكس اي نقيد التاكيد بالمعنوي واورد منه انه لم يعلم
فيما بعد الا البدل والمعطوف والتاكيد اللفظي المذكورين حكمهما حكم المستقل
الى اصحيحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد بالمعنوي اشعارا بان ترك التقييد

مناسبتي عن الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف
المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول بعض العلماء رفعه في يا زيد
العالم بانه على الاختصاص لضعف الدليل وعدم جريان التادى ... وصفا
المنادى المستغاث مثلا لا يقال يا لزيد المستغاث بالفم لم يحتمل حمله
لم يشبه حمل المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه
بعض المعرف باللام مع انه احضر واوضح قوله ترفع على اللفظ هذا من عوامل
النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه
ساجنه والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما طوله وبقدر الظاهر ان
المعدل فاصل لانه لا يستعمل الحال على محل نحو يا هؤلاء العاقلون فان
محلي محل النصب ومحل الرفع قوله واختصر على شانه الا ان لانه اولى ما كانا
ان يمثل منه بالمعرف باللام المشروط حرف النداء وهو اولى بالتمثيل للعلم
انه يثبت منه انحرف النداء ثم سا فانه له قوله وهو استاذ سيبويه وهو
الذي قال اعراب الفاتحة في شانه لم يستعمر مثله ولم يخلق مثله
وقال المحققون في تفسير حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه
قوله ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا اتفق
الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المصنف [illegible] ذهب الى ما ذكر
الثاني وكان للمصنف لما رأى ان المعطوف الا اشد بعض الاعلام
لازم كالامة اسم الجنس و[illegible] الاعلام فلا سبق الفرق بينهما
قيد العلمية كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وهو اسم الجنس على اسم الجنس

ينبغي ان يقيد بقولنا
سوى لفظ الله ولهذا التقييد
المصنف المعطوف باللام
ح اه مح

وكان ذلك

وكل علم من الاعلام فانه لابد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه
وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالأسد
او ذم كالكلب لكنه ليس كالاسم كذلك ما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا
وعليا لم يجز دخول اللام عليها وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد
بالاسم التعريف او جعل الاسم جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل
خص بفرد منه لخاصية لها اقتضت ذلك التخصيص وسمي علما غالبا
وتلك الغلبة اما تحقيقية كالصعق خويلد سمي به لانه اصابه الصاعقة
واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنسي كالدبران او تصوره وعدم
[illegible] كالاربعاء فانه تصور له معنى جنسي وهو الرابع لكن لم يثبت لهذا
اللفظ او تصوره … لكن لا نعلم ثبوته للمعنى الجنسي كالمشتري قوله
والمعطوف … عطفا على المفردة وتنصب على رفعه عطفا … على محل
واحد لان العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتداء قال حكمه اي
حكم واحد منها او الضمير راجع اليهما بتأويلهما بما بقي من التوابع فعلم انه
قال وما بقي حكمه حكم المستقل لكان احضر قال والعلم الموصوف فان
ما نحن فيه من مسائل المنادى فكيف ذكر من مسائل التوابع قلت من مسائل
التوابع باعتبار التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله
المنع عند جواز الضم لانه لا يجري منه البناء الا البناء على الضم او الفتح فيه
نظر لجواز ان ينبني اختيار الفتح على جواز الجزء بالتنوين …
… التاء او ملحق بها … غير تخفيف اذ لا يجوز الفتح في نحو يا هند

بنت عمرو قوله بالمحلى واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
ماهو اعم قوله اي اذا اريد نداء المعرف باللام فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام
منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما انه لا يصح ان يكون المعرف
باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتعدد في الارادة لا يستحسن ولا يخفى
ما هو ع ولا يذهب عليك ان هذا الضابط مباحث التوابع للبنيه بيت انه
ممكونه تابع المنادى المبني ولتزم الرفع ولا يتجه ان موقعه ما بين احكام
المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال
يا ايها الرجل لجواز ان يقال يا هولاء الكرام ويا هذه المرارة ويا هذا العالم
الى غير ذلك وبيا نسة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الذي
يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن جلب اداة تعريف الدال
في تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام ليست جي بها
للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ يرد الجواب ان جي بها لتصحيح التعريف
ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى
استثنا يا الله هذه القاعدة يرجع السوال لابتناء الكلام على التمثيل
بدفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء يا زيدان اي تثنية العلم الا المعرف
باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فما عرفته
مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام ولا نعم الا باله الا الكرام قوله يا ايها
متوسط اي الموصوفة المحذوفة ما اضيف اليه بعوض عنها حرف التنبيه
عندهم غير الاخفش الموصولة عند الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل

... صدر الصلة

بعد الطلب لان المنادى طالب التخفيف فالاول هو المرجح وان كان الاختيار الموصول
الذي لم يكونوا هنا واكتفي التوسط على نحو واحد ولا انها لو كانت موصولة
لصح يا ايها الذي او الصعق ولان جعله المعرف باللام وصفا او قريبا فانه
كونه مقصودا بالنداء عند نحو قول الاخفش بعيد وان الموصوفة احتجت على
هذه الوجوه المذكورة قال ثم ها التنبيه ليحق كما المقصود بالنداء عن
حرف النداء بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء في التنبيه وقوله
يا هذا الرجل يتم بالتزام حرف التنبيه مقام التوسط والفرق بين
ايها الرجل وهذا ان ايها الرجل لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين
فلا يلتزم انها قال والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة
لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع قال ولهذا لم يذكر
هنا في ما يجوز صفة الاسم المبهم او صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة
الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اجراء صفة الاسم المبهم مطلقا على القاعدة
السابقة اذ يجوز يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة قال
منادى معرب ولهذا الاشبه تابع المنادى المستغاث كلام فلا يرد ان
تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال
والتوكيد يتبع معرب للوصف اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع
لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين
معربا لا محله ولا يخفى انه يلزم منه التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتعاطى
عند التعسف واما ما قيل لانه يكون منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان

ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا اللهم ادعو حقيقة قال وقال الله

خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله تعالى في باب النداء قطع همزته احكام ٣

واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها وايتها

ذكره في مغني اللبيب وبنداه بلا واسطة الميم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان

اشد تناسبا بالمقام من ضيق العطن الذي لا يليق بالكرام وكذا ان يحمل

معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا الله تعالى الله

مثلا وفي ومما اختص به هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض منه

عنه الميم المشددة في آخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء بانه اشد

والظاهر انه اشد وكانهم توسلوا الى التفضيل بصيغة اشد ولم يبنوا

الشدة وذي دا افعل لجعل الشدة وذي منزلة العيب ويتم الثاني تاكيد

لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او للدلالة عليها

وافعل الشديد يقتضي التنوين عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية

كما هو مذهب الكوفيين هذا ما امكن ان يقال واما ما قاله المحشي وهو ان التاكيد

اللفظي والشرعي تكرير اللفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فلما حذف تنوين

الاول للاضافة كرر بلا تنوين وان لم يضف وذلك مذهب سيبويه المذهب

لا شانه وهو للخليل وهو تابع له فيه والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب

وكان المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقدير الخبر

لا بالكسر قال الجوهري هو يسم اي انك سجاع ماهر مستغرب عما الاب

وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشده ولست بالازاء

طراز

يجوز ان يكون من الاضداد في المقلوب لا اب لك ولا اباك ولا ابك لا ابا لك
كلها كمدحما اعني المدح لا محالة في المقطع فتح اليا وهو الاصل كما
هو للشول والسكون اكثر احترازا عما نحو يا فتاكي ويا قاضيي واما يا سلمي
جميعا وتثنيه ينبغي ان يجوز فيه اسقاط اليا لالتقا الجم والتثنية على الا
وعدم الالتباس بالمفرد المعرف فتبع صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفا
بالكسرة او يلتبس حكمها واما اذا كان اكتفا بالفتحة كما في لغة البصرة ومنها القراة
ابنا تحمل رب احكم بضم اليا ينبغي ان يجوز بانتفاء اذا التسهم اضافته الى
المتكلم ولا يذهب عليك انه كان الاكتفا بالكسرة مخصوص بغير يا ابتا
لنا القلب بالالف ويعتله المقدرة بالحذف او القلب مغنى عبارة الصحاح
في البدل الشهرة على الياء المفتوحة او المحذوفة وهو الاول لانه لا يسمى المحذوف مفتوحا
ومن حال شاذا نحو غني يا بقي فانه كثر فيه الفتح لثقل اليائين ويكون
بالها وقفا حسن بالها مسلطا بكونه الحالية عطفا على الخبر او على الحالية
الاسمية وبعدها المقدرين يفيد العبارة وجوب الها مع الوقف والوجوب ليس
الا مع الالف واما الوقف على غلامي بسكون اليا فبالسكون المجرد ويجوز حذف
اليا لسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الها والاسكان
فالاولى ان يكون وبالها عطفا على محذوف اي بلا ها وبالها ويقال فيكون
ذكر الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا
فلانا ه فانه قد يا ابتي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد هذا لما عدم
التقييد بوجه بل لا تعيم المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالها

فاللغة الاخرى الاوضح ان يقال ويا امت ويا ابت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون
المعنى والمضاف الى يا المتكلم يجوز يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التا
بالياء الباء صلة الابدال واما يدخل على المتروك نحو التحتانية وبا
الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله وفتحها الضم ايضا
في لغة الضم جاز الهاء على لغة القاموس وطولت التاء لانها غير محضة
للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها
عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن اصلي قوله
او مكسورة لمناسبة الياء الياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل يناسب
وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل بالتاء الياء فاقتضى
كسر ما قبل التانيث فتح ما قبلها انتقل اليه الكسر الذي هو متنقل
ومحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى يتعدى الى غير
بعد ان غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب قوله وبالالف عطف
المعنى على يا ابت فانه في معنى يا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا الكائنة
ثم الالف وقيل اعطفا على نحو اي ملا الى والمضل للمتقدم قوله فانهم يقولون
بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف
لا فائدة العرب جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص
بالنظر الى الجزئيات ويجعل للوقت ولهذا يجب ذكر المذكر كما لا يخفى قوله وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم الاخص الاوضح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل
باب يا غلامي وفتحا في مثل باب غلامي فقالوا اه وقالوا بالهاء او تقفا

الترخيم في القاموس بحسن الكلام كرم ونضر لانا وتسهل فهو رخيم والجارية
صارت سهلة المنطق فهي رخيمة وترخيم منه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل
للنطق بها قوله اي واما في سعة الكلام يعني ان الجواز ونحوه مقيد بسعة
الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في البناء معلوم بالطريق
الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق غير مقيد بالضرورة قوله
اي الضرورة الشعرية ظاهره انه جعل ضرورة شعر بناء على انه معمول الذي علمه
الجواز ونورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة لم الا ضرط الصفة المكلل الجهول
فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سيجي وهو المشهور فما في
نقل العاملين ضرورة الترخيم والتقدير وعن جنسه غيره ضرورة ولكن لا
يجعل اللام للوقف اي جاز وقت ضرورة ولكن ان يجعل الا ضرط الصفة
الترخيم الذي الترخيم في المنادى واما الاضطرار الى الوقع قوله اي المجرد
التخفيف وسمي هنا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا
كذا في القاموس ولعل هذا المقام مناسب النحو الاعتباط ذبح الشاة بلا علة
ثم ليست القاموس وحمله معنى المجرد واورد عليه بحريه بانه حذف
لا لاعلال بدليل صيرورته ما قبله متعقب الاعراب والحذوف لعلة لا يكون
منسيا وقيل هذا النصب للاعراب ظاهر الا المجرد التخفيف وقيل الترخيم
حذف بعد التركيب والحذف مقيد قبله قوله او شرط الترخيم اذا كان
واعلم في المنادى على الثالث لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى بل
استثناء على جعل الضم لترخيم المنادى بعد جعل الضم قوله وهو حذف

مطلقة التي تقيم دسالم تبينه لذلك ولهذا انما يجعل العلم الوقت الترخيم
المنادى قوله امور اربعة تلثة منها عرضية للثلاثة العرضية الاسم فانه
وهو ان لا يكون المنادى الذي هو العلم موقوفا علي مقام لحاق الالف للاطلاق
فانك تقول يا ضباعه في الوقف لا محالة يا ضباعه بالهاء الا في مقام
لحاق الالف للاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا في حذف الهاء
وتقف بالالف الاطلاق قوله لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد
قوله وان لا يكون جملة وبعض العرب رخمها بحذف الجزء الاخير .
والزيادة على الثلثة لما يلزم من نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم
ابنية المعرب وان اجاز نقصانه الا لم يكن معربا او بحكمه نحو يد
ودم فعل منادا لا انه ما نقص من الاسم بالترخيم حكم المعرب من على
موجبه كالنقصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت واما الحاق التا
بتا التانيث واذا رخم على الاخر منه توقف بالها فيقال يا ع يا طلح يا طلحة
الا ان يكون مقام الالف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا قوله والمانع
ما بيان شرايط التي ذكرها او يقول المانع ما بيان شرايط مطلقة الترخيم
شرع في بيان شرايط خصوصياته او يقول المانع ما بيان شرايط الترخيم
شرع في بيان اقسامه قوله زيادتان قبل لا بد ان يكون المعنى غير
عصب قوله في حكم الواحدة في انهما زيدتا معا وانهما الجنس كقولك
مسلمات ومسلمان علمين وها هنا ان الزيادتان زيادة التثنية والجمع وانما

والجنس

السنة والثلاث وثنتا ذكر عمرو بن فعلنا قيل وفيه نظر لان تنوين الحملة
الثلاث والاكثر فيه الا التا وعليه دفعه بانهما ليسا مما زيد تاءهما
لان الالف الزائدة موجودة في كلتى مثل التضم بدون التا قوله واحترز به عما
عما نحو ثمانية ومرجانة وشبه به في عا رجه حذفهما معا قوله اذا كان
في اخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من فتيه
لعتبره الصحيح كمشي فيد بغير التا لاخراج نحو سعلاة السعلاة السعلاة
بكسرهما الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس ولك ان تريد باخره اخره
المحقق وتا التانيث في اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان
اي يا حقيقة او حكما مكنا ان تعني على حكم الحرف الصحيح بما يقبل الا
لما من حملهم المثنى الذي يقبل الاعراب بالصحيح اي الالف او الواو او اليا
الحد احترز به عما نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مد
قوله ثم كسرها بالهامش احسنها احترز به عما نحو رحيل وسنور فانها
لا يسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها او المراد ما هو متوسطها والمعتمد لم يكن بحتى في اصله وانما
جارية بالاعلال قوله وانما لم ياخذ هذه القيد ولك ان تاخذه سيمار
بجعله ثبوت الكسر اربعة احرف في الاصل قوله لانا نحو شون جمع ثبة وايال
وانما يجعله ثبوته حمواب لانه لم يستعمل الا كموقد فينبغي ان تقيد القاعدة
بما نحن فيه فاعرفه قوله حذفنا ام الحرفان اللذان في كلا القسمين لا نوحد
في الجزاء المتقيد بالشرط لانه لحق تفسيره ليس كما ينبغي ولو قال الحذف

وان كان ما قبل الاخر مدة حذفتا نحو ردي في سعلاة من قال الرد قال كذلك

لكانه احضر وانما الا انما يقال لما اشترك المسمى في حقه حذف الحرفين

فقد يفعل ولتعسر البول وانتقد صار العنم على ما كتب في الحاشية

قوله اي يحذف حرف واحد بدل المضارع من مضي اخوانها الماضية

لداعي كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يحمل

الثقيل فقد حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف

الاسم الاخير وقوله والحرف واحد ينتقضان بيا ضاربة فان ضاربة

مركب ولا يحذف منه الا الاسم الاخير بل الحرف الواحد وقد يجاب بحمل المركب

على المركب حقيقة وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما وهذه

حكم الثابت من ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو في ذكر الثابت ما يكون

لعلة موجبة بحالها فالمناسب كذلك نحو يد ودم ويستثنى الثاني علة

اسم لئلا الترخيم فيه موجب حذفها من اللغتين نحو اعلون وقاضون

فيقال لا بعد الترخيم يا اعلي ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء

الساكنين ولم قبل اخره مدغم ساكن في الاصل فقبله مدة نحو اسمار فتح

الهمزة وكسرها ثبت فانه يفتح الساكن عند سيبويه ويكسر ايضا عند

غيره دفعا لالتقاء الساكنين وان قبل اخره مدغم متحرك في الاصل فقبله

الف نحو راد فانه يرد اليه حركته وان قبل اخره مدغم ليس قبله الف على مذهب

الفراء نحو يا محمر فانه النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرد اليه حركته

قوله ويقال الفاء فاء التنبيه وما قال الرضي ضعيف من المضافة

قوله ويا

قوله وياكريم للماشية [وان طار ضعيف طويل العنق] انتهى قال
في الصحاح هو طائر يقال له الحبارى والجمع شواظ كرسند كرك كرادي
كروان بالكسر ايضا جاء على غير القياس قوله كادلتي وادلو لان المنادي غير حكم
المعرب لعروض بنائه فاعل جاء بعد به الاسم المعرب ولم يجعلني حكمه
من انه مبني قوله وقد استعملوا الادعية لان المندوب في النداء مباحث
المنادي والمتصل به في مباحثه فالاولى ان يوخر عن مبحث المنادي
قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلقت صيغة النداء واريد بها خاصة
الصور انها المطلقت اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب من انه اقصر
في اظهر للتنبيه على ان الصيغة النداء عريت للمندوب قوله وهو المتفجع
عليه وهو ها هنا المبالغة المتفجع عليه من يبكي عليه لا ما يبكي
لاجله وبجوده فالحمل على ما ذكره الثاني بعيد جدا والاولى ان يقال حمل
المصنف واويلاه وامصيبتاه واحسرتاه كناية عن الميت لانه كان هلاك
النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا سماه انه يعني
ان تعلق قوله بوا بالاختصاص يتضمن معنى الانتساب وليس صلة
للاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه
نبه عليه العلامة التفتازاني حيث قال العرب دخول الباء في الاختصاص الا
على المقصور وقد ذكروا ان الباء الداخلة على المقصور ليست صلة الاختصاص
في الحكم فعلته دخوله على المقصور عليه لم يرد انه لا يعمم نكرة ليست ورود
هنا باختصاص على تاويل معرفة وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي

بما اوله حتى تكون صلته ولا يندب الا المعروف من يستغنى عما قوله وحكمه
في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف منه ركيكه
الاندلسي حيث قال يجب من بالنداء لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يندفع
الالتباس بالمنعوت وفي ذكرك المثنى بالسم اسمار الوجه زيادته
قوله فان خفت اللبس حال الالف الشى المضي المص فيما كان له حركة اخره
اعرابية كما في ضرب الرجلة فانه تقول منه واضرب الرجلاه وانما قال
المص فان خفت اللبس فالتعريف اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع
عليه وهو الاصل وانتظر ان التاء تنقلب عنا هذا الالف بعد حفظ
حركة اخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه
من كلمة الف في عبارة المص او فضى مكانه قوله ولا يسكنه بيه بهذا
المثال على جواز ندبه المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه لا يجوز
لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد منهم تثنيه او جمع او عطف
ولا يبعد ان يكون هنا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وجعله
وعدم جعله منادى على ما صرح به الدعوى والتنزيل كما في ياجبال الله
لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يتم واعلم انه قوله لانه جي
لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية
او الجمع لاتحادهما بالذات اي ذاتا بجعله بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران اي في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة
البيانية متحدان الا اذا كان متغايرا فهو اسم الجنس الا ولم الامعارا فهو ام

الجنس

١٠٧

الجنس لانه لا وصف لمتعرّف كان قوله وللحجة العتم ونسا غرابيب هذا المقام
انه ناقه الملم شع انضمام المفصل الجمجمة الركبة قوله ويعني به ما كان نكرة
سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال ان المراد باسم الجنس ما يصح دخول
اللام عليه قوله لا ان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف
وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبة بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل
يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا من المعارف الى حال من
مثل العلم وما عطف عليه قوله سواء كان لام بدل من حرف النداء كلفظ الله
او الحذف فهذا رد لما اعترض به المصنف انه لم يتم ما ذكره بيان ما لا يجوز
با حرف النداء منه لان اسم لفظ الله ولا يكفي ان الرد ضعيف لانه
يستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام
فالمص ان يقال فيه فيما سبق وقالوا يا الله خاصة متحملة معا انه
لا ينال تحت حرف النداء ولم يجب المرتبان عنه جواز حذف حرف النداء
عنه قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يوسف على
وزن يوجب الا انه غير كما في الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك
بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي
ان يذكر التي لم يوصف بذي اللام او الموصوف به وفي ما لا يجوز حذف
حرف النداء منه لئلا يختلط البيان قوله قالته امرأة امرئ القيس فلما
اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مشبع بطلب الشيء وقيل سمعه
يوم قوله قالت لتحضن ما رمته للحضن على تخليص النفس الولد

المشهد قال واطرق الاطراق هو ريب انكنه وسر فرو كردن
حتى يصاد بان يلقي عليه ثوب فيصاد مصار مثلا لمن يتكلم وقد تواضع تحته
اشرف منه قوله فانه ان ... ناصب الى الابعد والمفعول الصيد ولا قبله
ولا ابد له او بل مما اعمالها او يتعلق بما بعدها او ... بتقدير لام التعليل
قوله اي مفعول اضمر عامله بمعنى مطلق المفعول لانه يصدق بما سمعت من ما
اضمر عامله على شريطة التفسير لا يصدق بباب ما نحن فيه اول ... هذا الا
ويعد معرفة عموم مفهومه بحضه العاقل بما هو المراد في هذا المقام
التعريف للعام ولهذا جعل حسب التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل
كلمة كلما يتصل على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظ الكلام
قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان يقال ان الاحكام التي ذكر
فيما سبق ايضا لا يختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم فهو من ...
شرع في المفعول فيه قوله اي اسم عامله بنا وقدر كلمة على متعلقا خاصا
هو كلمة بنا وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تحمل
على معنى من ظرفية المقولة الى الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل
او لكونها صفة لمحذوف هو العلة ونظيره الحريمة قوله احمر ان ... الجيم
الاول اي اسم ان لم تعد صورة التفسير عنها لئلا ينتقض بمثل جائني رجل
اي زيدا ويعد فيه نظر لان الحب انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا
مررت به والمجيء زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه
لم يلزم اللغو وكذا امثال لابسته زيدا جيت عليه فلا بد في اتمام وعدم وجود

المذكور منها باعتبار قصد الطرد في الباب قال المشتغل عنه لا بد الا ربـ
المعقود مشاكلة او وجعل صفة لكل منها على سبيل التنازع يوجب منافية
المص خلاف مذهبه وهو اعمال الاول وقد ذهب الكوفيون قال عنه متعلق
بالاشتغال يعني تضمن معنى الفراغ او الاعراض وتسمية هذا الاشتغال بمعنى
الاعراض تملك المجرور الذي به قوله او متعلقه ضميره بان يكون مفعولا
السببي لمفعول المضمر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا واخاه
او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت
الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس
[illegible] اعرابا ناصبه بالترادف قيل فيه مساهلة لان الترادف في
المفردات [illegible] فيه بحث لان العامل ايضا مجرد الفعل او شبهه
لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها
في كلامه يقتضي لا مجرد فعل بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه مجرد
ذكر الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه
ليس اللازم عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العامل [illegible] ايضا
مانع الا انه يقال لا مانع من العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته
بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع من عمل ما بعده فيه [illegible]
بقيد النصب بالمفعولية خرج كان نحو زيد كنت اياه [illegible] ولا يخفى انه خرج
خبر كان بقيد كل [illegible] لانه كان المتبادر في هذا المقام من قوله النصب
النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من اسم المفعول ولكان تقول كلام

اعم من الموصول والتعريف المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير وضمير زيدا
كنت اياه فلا معنى له لتقييد النصب لاخراجه قوله والاحسن تفسيرا
وجهه ان النفي الحكم بمقتضى سوى كلامه هو وصف اسم المشتغل بالضمير
عن العمل بينها بالسبب منها وله وجه آخر وهو هو وصف امثلة المشتغل بالضمير
عن العمل بها بالسبب منها ولما جعل المصنف ايضا وجها جب الاول
عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالصفة المجهولة اعني حيث علم يا لكلام
نفعيم المسلط بنفسه ثم المسلط بواسطة بالمسلط باللازم الا انه قدم
في هذا القسم ما هو اعرف منه فتامله قوله بنصب زيد فعل ضرب
الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن
قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان قوله فان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته اه ضربت الاول لوجود مفسره الاصل
فيه ضربت زيدا لما منعه ضربت ذلك المعنى اي لا احتياج الى المفسر
الذكر ولذا يجوز ذكره في مظان الاحتمال كما في حاشية الكتاب
اي في مواضع يظنه بادي الراي انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وان لم يكن منه في الواقع هنا في القاموس مظنة الشيء موضع يظن
فيه وجوده وشيته لانه يكون كذا الى جد ان يقال انه كذا
الرفع وقدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب لان مناسبة
الثاني بالباب اشد لانه جعل ما هو ابعد من الباب مقدما وقيل الله
انه لسلامته عن الحذف الاستثناء لا يحمل امر بين الابتداء الذكر

المبتدا

109

في المبتدأ والخبر وقد لا يتعين بكل لونه مبتدأ او الثاني مصدر المبتدأ به
الذي بمعنى كونه مبتدأ وفيه ان الجملة رابعة فعلا يجوز لا معتد بها الا
ان يكاتب ما الاحاجة اليه واستشعار جهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء
عما يتكلف تقدير العامل لا لأن تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له منه بعد
اخرى هو الاسناد ويعرف الداعي لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده بعد
رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده
فتدبر قوله اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي
العامل موجود الا ما حصل منه الترجيح لا لصحة صورة استواء الامرين ليس
ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد بعدم
ما يرجح النصب بالفعل لا يستغني عنه قوله او عما عند وجود المرجح
منها الا الشيء يوجد امر يجب تحقيق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع ومثل
او جعل من ذلك الواجب اختيار الرفع عند المتقدم القرينة بالمرجحة
لكن ينبغي ان تعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار
في التركيب وانا لا نستحق عما قوله او عنه وجود امر بل الملم يكون له
معنى لانه لا يمكن وجود امر يكون معه قرينة توجب اختيار المرفوع الذي
ما تقدم واعلم ان قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون التصحيح
اما الاذكار قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما الا قرينة عدم صحة
النصب لا يجام اختيار الرفع لان الرفع واجب قوله لان قرينة
الصحة اه متعلق بمختار لا يستغني عن قرينة خلاف الرفع لقرينة ترجح

فلان الرفع كما توهم قوله لسلامته عن الحذف قيل يعارضه كون الخبر جملة
على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكمال كونه ركنا زيد ضربته
مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف المرجح لا لعدم
القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل الاظهر ان الاولى جعله مثالا لما
فيه رفعه لعدم قرينة خلافه قال كاما الاخصر الاوضح او عند وجود
اما مع غير الطلب او اذا للمفاجأة فان الاقوى التركيب لوجود قرينة
النصب لسبب الا اما هنه واذا هنه قال مع غير الطلب لم يقل مع الخبر الطلب
لان المتبادر من الخبر هو خبر المبتدأ قوله فان الرفع يقتضي وقوع
جملة وهو لا يجوز لما قيل او لانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية في
تاويل قلت اذ كان وقوع الطلب خبرا اسنا وبل لا يكون الجملة الاسمية
انشائية قوله فالمراد بالجملة الاسمية جملة وقع بعدها بقرينة لزوم
في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية
حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمروا وهندا يضربها فان اسم
الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
الجملة التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده و
تجرده عن المعروض للحقا بالاسماء قوله فيما لا يظن ان الجملة الثانية تكون
المثال المعروض اعتراضية لا عاطفة والا لم يعطف الخبرية على الانشائية
وفيه ان اما عمرو فيضربه استعمل في انشاء التعجب والتحسر وفيما اطلقه اياه
ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقول القول نحو قال زيد

عمرو قائم

وعاما او بكرا ضربته فانه ليس المعطوف معمول الفعل باعتبار اشتراكهما
في التعلق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما
معمولان ولا تفاوت في المعمولية بين الاشياء ولا تقدير معمولها
لضعفها في العمل كانه اراد انه لا تقدير وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي
وجوب المختار فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز
فيها فعل لما دون لم كما سيأتي في محله فلا نص الا لا تقدير معمول لما
هنا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما كما سيأتي نحو مع تعالى بل
لا ينافي الوجوب اما قال حرف الاستفهام لو قاله والاستفهام
مطلقا على النفي لخرج عنه نحو ما ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل
معه فما ذكره لا ينتقض بما ذكرت لا دراج الحرف وانما ينتقض بكلمة لم ذكر بعد اختياره
على اسم الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب
دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز نحو زيدا ضربته صرح به الرضي
ليكمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه
كلام النحاة ان هل لا تفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يصح
الفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فتدخل على الاسم
نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام
ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا حاجة
في اختيار حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على ان القول

نعم هل زيدٌ عمرو ضربه انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فصل زيدا ضربته

المفتاح لا يجوز على ما بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى ما بيان الفضائي التقدم

هل زيدا ضربته بل يجب فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته

للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفيما ذكره وما ذكرناه رد على ما ذكره الرضي

ان المراد كرى الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب

دخول هل على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل

اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين فيه

اختيار الرفع بعدها لان اذا السببية قرينة النصب لوقوع الجملتين بعدها

على السواء خلافا للمبرد فيه انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها

قوله وفي ما قبل الامر قد بينا عدم التكلف او التزام [illegible] التفسير

النفس حيث قدر للموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف وابقاء

المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بمعنى

موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح

ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان [illegible] الزمان عن المصدر كثير

ولا الى الثاني لانه يصح تفسير ما بالاسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر

قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواضع الى الفعل

باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة به بدليل عليه

اختيار النصب قال وعند خوف لبس المفسر بالصفة عند خوف لبسه

الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم

اللبس

فع اللبس بخوف اللبس فانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح
لانه فيه غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب
رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب
لعلم كونه خبرا لان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه
ترجح كونه صفة بجامع كونه فضلة بعد رجحانه على كونه مسندا فجعلناه لانه
يفيد فائدة تامة على انه كلما زاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه ابعد
واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون المفسر
متعلق محل نصبه خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في
المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن المفسر متعلقا فلو قيل الشيء خلقناه
بقدر بتقدير كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء
الفعل
خلقناه. ثم اعلم ان معنى مواضع اختيار النصب ما استحق حسبه من الفعل الى
وارجح الله ان يكون منصا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره
في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا
المتعلق
قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا انك تقصد افادة ضرب غلامه وربما لا
الذهن الى اهانته اللازمة فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق له
بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبه ابن
غير مقصود ولا حاجة الى نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بان سنة
نادا لان المعنى ان ... تم قصد الاخبار بالجملة بعد الاسم النصب اولى
الا ان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد

بالوصف معنى صحيحا او للايجاء انه على ما ذكره بالزمان لا لكون النصب في الاول

مختارا عند المصنف الى الفريقين متفقان في ذلك متدبر اى عنده

او في داره ونحو ذلك اه فان قلت فلا يصح كونه مما يستوى فيه الامران

لترجح الرفع باستغنائه عما تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام

عمرو عنده فلا بد من تقدير على تقدير الرفع ايضا قلنا في معارضة

بقرب المعطوف ولكن لا نقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل

الجملة خبرا قلنا هذا باعتبار المتبع اما باعتبار المبدا فالصغرى اقرب

لم يعتد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتبار

من شاهد والا فالشك يدل على الاعتداد بالحليل لوجوب دخولهما

على الفعل الحروف التحضيض بالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش

نصبه يختار بعد الانصب وما يجب النصب بعده عنده له يجب الاتفق

والمص فانه اما هنا او فيما يختار النصب فاعتبره فاستحضره مما

العقة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على

التفسير نكرة نحو ضرب رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع

التنكير الصرف للمبتدا فالايجاد فيما ذكرته معقود كتحقيق المقام

ان الباب ما يليه الفعل المفسر بقصد ويكون معقودا به نحو

بزيد ذهب به اذهب احد زيدا او دل قرينة عليه ونحو ما نحن فيه

فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس

مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب فتقديره اخلق الله

زيدا

لانه حذف الفاعل فيه لقرينة فهو بمنزلة المذكور فيجعل احد المفعولين ما
ما لا يحول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه ولهذا امتنع
ما يقال ازيد ذهب به يصح ان يكون تقديره اذهب الذهاب زيدا بان يكون
الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به وان دل
قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند
اليه الفعل ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك مع ان
ان الذهاب وان يتجه باذهب فيقال اذهب زيدا ذهابا لكنه يقال
ابتداء انه ليس له اختصاص وبزيد مناسبة به بل اختصاصه
بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك وفيما نقلنا عنه شاهد على انه
لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال
واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر منه اطلاقه في هذا المقام
وقد قيده المصنف به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح
لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى
بالفعل يرجح ان احتماله مرجوحا لا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء
وكذا اي مثل ازيد ذهب به فقوله مثله الا يريد المصنف ان مرفوعا
وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه
تقييدكي ولو سلط المسند على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد الى
الايجاب ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل
هذا التركيب فلا يتوهم عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط

في المنون ويكتب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون منصوبا
كما اتفقت عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وبتعميم الشارح نعم
لو بين كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن
حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله بكل كل
شيء معلوم في العرف مثل ان زيد ذهب بغير انه سوى انه سائب الاحمال
ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع هو لبس المفسر بالصفة
في الاموال التي في صحائف اعمالهم في القاموس الزبر كالسنور الكتاب بجمعه
كسر [illegible] لانهم لم يوجدوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوجدوا فيه
كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل على
ايضا لا يستقيم في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه يجوز حمل
مفعول
الفعل على الكتابة وجوابه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء يفعله
لهم ولكن لا يحتمل قوله بل الكرام الكاتبون اوجدوا فيها كتابة افعالهم اثباتا
لهذا المعنى بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة الكرام الكاتبين افعالهم
وان كان صفة لشيء يشكل على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر
الموصوف قوله لان كل ما ثبت في صحائف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفسه
لعدم موافقته لمعنى الاية الاخرى بل لنصه نافيا لان الافادة في صيغ الاعمال
وان اراد انه ليس في افادته غرض لانه بخلاف افادة المعنى السابق
فلا يتم لانه يفيد بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اي اعم
مطابقة لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك [illegible] والظاهر ان قوله فعلوا الا كون الله
دائم

علة

انما كانت الفاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدى الذي العامل تبعا
إعمال ما بعد الفاء في ما قبلها او في اعتبار ان جملة الا تشاجر اخلاف الظاهر
ولهذا احتمل توجيه المبرد ايضا تحت ... الآية عن هذا الباب من طول
كون الفاء بمعنى الشرط ... عند بعضهم هو ... الفاء فيه
مرتبط او يقدر الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر بقية تركيب وجملة الا
للسببية ... ومثل هذا الفاء لا يعمل ما بعده فيما قبله يريد بمثل هذا
الفاء فان الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام مقام تجوز فيه الفا
موقعها ولعرفية موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر والآية
جملتان لا اشار اليه بقوله الثانية والذي عطف على كل شيء معلوم
الرحمن وقوله جملتان تقدير والآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى
الشرط عند المبرد والجملتان ... الآية مثل قوله كل شيء فعلوه
في الزبر وتحميل كلام ... ما اشار اليه بان يكون كل مبتدأ اخبره قوله
الفاء بمعنى الشرط والعامل تعريف الفاء فانه يصح بانه ... تدل
العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر ويكون
النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض ... قبلها
وجملتان مستقلتان ... ان زيدا ضربته ايضا جملتان
المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى
ولكن ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان
في حال الرفع لا يصح ان يكون من باب الاضمار ... الى تعيين الجملتين

بالاستقلال قوله او للتفسير هنا اظهر قوله واختيار النصب باطل لاتفاق لا
يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين
ولكن ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقديرين تعيّنه
ان السوق لم يستدعي ان نقول والا فلازم ان يختار النصب فالاوضح انه
اشار للنص الصحيح ما ذكرته الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المشهورة فقال
الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه
وان كان من الباب كما ذهب اليه المصنف فالمختار النصب ولا يبعد ان
يحمل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلثة المتقدمة
من الباب والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في
الثاني فلا التناسب بالصفة لضيق الوقت عما ذكر لانه لو ذكر لفات وقت قوله
التحذير مثله القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم
اشتماله على مخالفة سبب السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه ولهذا
لم يذكر المحذر قوله اي اسم علم منه بذلك على ان المفعول به او بل لكن
المفعول منه فالمفعول في هذا المقام من قبيل الالغا والاتصال وقيل من
قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر محذرا فيكون مفعولا له بان يكون
نحو جعل محذرا مفعولا له للمقدر عطف على المقدر ذكرا او حذف معقدا او ليكن
الثاني بما لا حاجة اليه ولكن دعاء الى التقدير يقتضي عطف او ذكر لا يقال
لا يصح جعل محذرا مفعولا له للمقدر لانه لا يستبعد بل يحصل التحذير
بالتكرار ايضا لانا نقول يذكر العامل تزوّد فيه التحذير بقصد التحذير دائما

الى التقدير

لكن المقدر بعده لم يسقط لفظه البقية للدلالة على نفسه الساقطة فقال
يحذر عليه لتقدير اتق دونه نحوه والاولى جعل ذكر مصدر المنصوب بالمعطوف
على المعمول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما لانك الحذر منه مكررا
وطول الكلام به قوله اي مما بعد ذلك المعمول هذا الظاهر يدل على وجوب
تقدير الفعل قبل المعمول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق
مطابقة الضمير المنفصل فتامل قوله فان قلت فهاهنا لا بد من ضمير شيء
المعطوف فيه ممنوع بل لا بد من ساعاتها وهو اعم من الضمير ولكن لا دليل
وجوب الضمير لما تم ما ذكرته من الجواب فالاولى ولا بد من ساعاتها لما ذكره
ثم تسليم الوجوب ونرع حمل الضمير على العائد بعد الضمير عما اتاه الضمير
مثل اياك والاسد فيحكى تكرار مثل اياك على ان الكلمة في هذا
التقدير في التحذير اذا كان ضمير المذكور ثم اختلطا وقد يجيء مشكلا نحو
اياي والشر والظاهر فيه التقدير لا اتق على تقدير صيغة المتكلم عليها
ذهب اليه سيبويه لكنا نقول الملام بتقدير اتق يشو به اختار مذهب
غيره ان التقدير على صيغة المطالب ايضا على سبيل الالتفات وقد
يكون للغائب ايضا فالاولى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني
فيجري فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير
اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يعاقل الا وكذا تقدير اتق بمعنى
معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه عند قال يجوز تقدير اتق بمعنى
التبعيد فقد ضعف وجاء ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك

والاسد بالتنحي عن الاسد بنفسك وتنحيه بالاسد واياك من الاسد
بتقدير ابق نفسك من الاسد ونحّ عن الاسد بنفسك نفسك لكمال
قربه منك وابعد الاسد عنه وان تقدير بعّد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى منه ان لا تماس الطريق انما يكون بتبعيده
عما هو منه متصور فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعّد نفسك عن
الطريق نعم لا يناسب تقدير بعّد الطريق لكنه ليس من ضروريات
تقدير بعّد الا ان يقال بالتزام نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي
فان المعنى على بعّد نفسك عما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعّد نفسك
يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني
وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا عما بعده الا ان يدعى
نصبه ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن
النفس بالوصية على تبعيده عن الرذائل التي يؤذيك ولا يخفى انه
يصح تقدير ابق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعّد لاستغنائه عن النصب
بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين
في هذا المقام كلام يعجب الانظار ويبهت الاوهام قال ونقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد فتذكر المحذور وتحذف المعطوف
لان المقام للتسوية المحذور والمعطوف معا قال اياك ان تحذف بتقدير
من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما علم من قوله
بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد

امتناع

باستثناء تقدير فيه ولا يتجه قولنا لو تعلقت بكلمة تتعلق بالمحذوف وما
ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله لاستثناء تقدير فيه
لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وبيان ان امتناعه
اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغنى
عن التعرض والبيان قوله شاملا لاسماء الزمان والمكان المراد باسم
الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله فانه لا يخلو
زمان ومكان عن ان تفعل فيهما صوابه فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي
فعل لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تغفل
قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول انما يوم جمعة الا وفعل فيه طيب
لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه
ولا الكائن للزمان زمانا ولكنا نقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب
مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة
مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب ان
يكون اعم من المذكور ههنا اذ كثيرا ما ينتصب المفعول فيه مما المذكور
ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض بانه لو اريد بقوله
ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يحتج الى قيد الحيثية ولو اريد
معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم
الجمعة لواحد موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر
لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق

على يوم الجمعة نحو شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قلنا
شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان
المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة اسم لما فعل فيه فعل مذكور لكن لا من
هذه الحيثية لانا نقول انه يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة
فيه لا . انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور بتقدير في شهدت يوم
الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية
مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قوله
مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق
الحيثية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس لاجل اعماله
انه ليس ذلك من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل ثابتا
من حيث انه كذلك ولابد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون
ذلك لاجل انه فعل فيه فعل فاملا [illegible] ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر فيه . قوله مذكور ما اغنانا
عنه المذكور اغنانا المتقدم من المتاخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال
لم يعب بل نبه على امكان الاختصار [illegible] مبهما كان او محدودا اي المبهم
من الزمان لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك
كاليوم والليلة والشهر والسنة وظروف المكان ان كان المكان
جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله بالمكان لانه عين المكان

والمكان

في المكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان مبهما
الى وجه التذكير وطريق التأويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة
عن عائد الى المبتدا ولا حاجة الى الاستدلال فانه رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا
بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع الى الظرف اي
المكان بتاويله بالعين لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات
الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد
وجانب منه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات
الست مثل نحو ومثل ذلك عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الكنكي
في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الرماني المبهم ورد عليه جانب
ولحق معناه بانه انتقل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما
يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله لابهامهما اراد الابهام
اللغوي لا ما ثبت منه الابهام المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه لذلك
حمل شبههما عليه لانه حكمه حكمهما وذلك ان يجعل الضمير راجعا الى عند في
وشبههما الجمع بين المشبه والمشبه به وذلك ان يجعل الضمير راجعا الى المبهم
وعند ولدى وشبهها بتاويلها بالمحمول والمحمول عليه ورعا التعبير
وجه حمل الجميع مذكور وذلك ان يجعل الضمير الى عند ولدى ويجعل لابهامهما
بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل الى شبههما لاجل ابهامهما في لم يكن وجه
الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر والظاهر
رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع الى المبهم قوله ولفظ

المكانية والمكان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الاقبال
كنت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه
او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه وجعل الشارح
وغيره قوله لكثرته علة لكثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد
انه علة لكثرته المرئية للابهام فانه اذا كثر كان الشيء يحتمل مكان الشيء
الامكنة الكثيرة فيصير مبهما قال ما بعد دخلت وسكنت ونزلت قوله
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به يدل
على انه لم يستعمل من غير في الا كان يكون مفعولا به مجازا لكن قال الشيخ
الرضي ان دخل لا يتعدى الا في غير المكان كدخل جاز فيه ويجيء الاستعمال
متعديا وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول الصريح
الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال التبع الفارسية دراهم ورفانه
قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا الاسم على كلمة الكلام
ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة
او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك
في دخلت البصرة في جميع الدار واذا كان الباب مفعولا فيه نكتب لكل
ما بعد دخلت قوله فكأنما المراد مذكور معنى في التركيب الذي هو فيه ويرد
في جئتني التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد في جئتك التاديب لانه
يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معنى في التركيب الذي هو
فيه في قوله جئتني التاديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد

بذكر لفظه

ذكره معه ابرازه معه للعمل فيه فيه ان تعريف المفعول له لتعرف حكمه
وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد
الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه نحو المجنى التاديب الذي
ضربت لاجله بل المجنى التاديب ايضا لانه نص على التاديب انه ما
فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه نحو تركيب ضربت زيدا للتاديب
فافهم مثل ضربته تاديبا اليه قوله فان التاديب يحصل بالضرب على
التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما تضمنه
التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التادب وكذا به
امثال ضربته تاديبا كما صرح به الرضي ناقلا عن النحاة فالجواب منه
ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب الاحداث
ووسيلته فلا يخالف خلافا ظاهرا والظاهر ان يقيد بمخالفة الزجاج هذا
القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه ورد قول
الزجاج بان صحة تاويله نوع بنوع لا يدخله نحو حقيقته فيه ان الزجاج
لا يدعي انه في المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول
المطلق بل دعواه ان يقال ان مراد التركيب هذا المعنى فنحوه نحو كونه
المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورد المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا
والتاديب وليس قوله للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قوله
للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول
المطلق: دخول اللام بالذكر العرض لوجه تخصيص اللام هنا

دون كثير الحصول منه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا مسند واحل المفعول فيه
نحو تحت بالمسجد احترازا عما اذا كان عينا ينبغي ان تقول احترازا عما
اذا كان غير فعل ليشمل نحو حسبك السواد اي اتحد فاعله وفاعل
عامله اشار الى ان المصنف فاته الواضح الاخصر وهو مقارنا له في الفعل
المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما
جاز حذفها اذا اتحد فاعله وقتا على عامله وزمانهما او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التعميم لان
المذكور لا ان علة المقصود هو الجبن الموجود مع المقصود لا الجبن السابق عليه
الا ان يقال بعد الجبن من اوله الى اخره جبنا واحدا لا اجبنا متعددة
ويجوز شهدت الحرب ابقاء للصلح لانخفائه لصح هذا التركيب
وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب
الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود
اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل وفي بعض
الحواشي ان هذا الرأي سويف من الجملة هو محط الفائدة فايامّا
الفاعل وحذفه عند عجز راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام
الفاعل ثم ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا من السوال توجيه ثالث
وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه بتقدير
الذكر فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا
في نحو زيد في الدار وفيه تامل العمر والنزوان كما في الحاشية العيد

لجي الوهمي

الحمار الوحشي والاهلي والزوال الوثوب احترازا عن المذكور بعد غيره
كالمثال لا تتصور الاحتراز على ما ذكره بل احترازا عن المذكور بعد شي ايضا فالحق ان
المقصود الاحترازا عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبته لا
سيعلق بمذكور رفي لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف مذكور او معمولا
نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمروا ليس من قبيل المفعول معه
لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا معمولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا
وعمروا مجرد تحكم وان جر الثاني عطفا ذلك حسبك وزيدا وهو لا يستقيم ولا
تخفيف موضوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى
الظروف المنقطعة عن الاضافة والمراد بمعمول مثل ما عدا المفعول به
المنصوب وسواء كان العمل لفظا اراد بالعمل ما يدل على الحدث كما سيجي
فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل منها لفظا
لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه
في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة
الى معنى الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي
وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى العمل
هنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان العمل لفظا والمراد بمصاحبة
لمعمول العمل مشاركته لشي ذلك العمل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش
ونرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة
لانه ليس شريك الخشبة بل صحبة الماء اذ لا شركة للخشبة واجاب عنه صاحب

العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى
الحب السنبل يعني لانه لم يستقر للسنبلة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير ان
لم يشترط المشاركة بل بمجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه
الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب او مكان واحد
ذكر الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب مثل ان عبارة الوحدة
في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في
الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم
ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود المشاركة في مكان واحد او في زمان
واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير
المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك
عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة واهملها ولم يحفظ في زمان الرضاع
ولدها ايضا لرضعها وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما وداخل في
عدم تركهما نحو لو تركت الناقة على صفة الجمود ولو جعلته صفة موصوفة
لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه وتفصيلها كتب
في الحاشية تفصيلا بحيث [illegible] ان شئت [illegible] رضي الله
اعلم ان مذهب جمهور النحاة حتى زعموا له جمهور النحاة عن عبد القاهر
فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول
الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد
الصفة واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه

خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم على مصاحبه
على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان كان
الفعل داخلا في معنى الفعل لما ذكر الشيخ الرضي يجب الحال مع انه يكون
في المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله وجاز اي لم يجب حمل الجواز
في كل موضع على معنى يقصد وانما حمله عليه حمل معمول الفعل اي سائر المفعول به
حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه لم يدخل في التعريف
ضربت زيدا وعمرا والظاهر انه ليس مفعولا معه فقولك ضربت زيدا
وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل بما ذكرنا
نحو ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم ولو حمل قوله خارج عن معنى
عدم الاستثناء لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله
مفعولا معه ومعطوفا لان العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء
قوله تعين النصب ذهب غير المصنف الى ترجيحه قوله تعين العطف
عند غير المصنف ترجح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم
لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صح بمعنى
العمل فيقال ما تصنع زيد وعمروا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم
قوله ولم يجز عطف عمرو على الشان لانه يجب لجواز العطف بجعل الكلام
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب انه يرجح بالسلامة
عن الحذف ترجح الرفع بالاستغنا عن اعمال العامل المعنوي قوله وانما حكمنا بتكلف

في بيان المطلب جملة لان المعنى ما تضمنه والاظهر ان المطلب المنصب اي نصب الاسم
نحو هذه المسائل لان المعنى ما تضمنه من الحال مشتقا من الحال الشيء يحول اي انقلب
في هذا العصر بها لانقلابها غالبا من هيئة الفاعل الهيئة الحالة
الظاهرة لما له نهاية وللشيء كناية للعرب المراد هنا الحالة والمراد اعم
من الحالة المحققة او المقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود فيهما
الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اي من حال نفس الفاعل
او متعلقة مثلا نحو جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس
طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنته
لطلوع الشمس في الهيئة اي سواء كان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل
موصوفا بها غالبا وهي دائمة ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون
بخلافه وهي منتقلة في اي من حيث كلاهو فاعل او مفعول بالنفي انه
ان قيد الحيثية تفيد الاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو لما نطيل
يشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل
واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا تثبت الذات الماهو فهم صفة الفاعلية
بل نفس الذات مع وصف الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى ما يبين صفة
الفاعلية وهو ان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعل فيه وصف
الا انه ينتقض التعريف حينئذ بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى
غير ذلك واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول الحقيقي
بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل او ما قام به او تعلق به . مثل ضرب زيد

عمرا

مثل عمروا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا واما اذا تخالف حال الفاعل و
المفعول فلا يلتبس التعريف فاذا ركبت ترتيبه فالاولى جعل كل منهما بجنب
صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هنا وقد جاء
على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل عنه او يبنى على
صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق
بما هو المنقول [illegible] من غير حاجة الى تقدير الفاعل او المفعول ولا يخفى ان
المبادر منه غير حاجة الى تقدير الفاعل او المفعول لدخول احد الحالين في
لا نفهم [illegible] هو قوله الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قوله
عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق انه مذهب النحاة
اي الحال تقع عن المفعول مطلقا ولا تتقيد بالمفعول به محققا او موولا مثلا
[illegible] الحال في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تاويل باحدثت
الضرب [illegible] وزيد في الدار قائما مثال الحفظ الملحوظ هكذا رد على ما نسبه
المصنف انه مثال للحال عن الفاعل معنى [illegible] فان مفعولية زيد لا الظاهر
انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لا اتصالها
[illegible] الظاهر ان الاشارة المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة
[illegible] بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد لبيان لحكمه الاشارة به بل للحكم
[illegible] وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل على حروف
الفعل المفيد هو لمعناه [illegible] من جزء اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل
[illegible] معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل

الاستفهام

فيه أسر المعنى قوله أو معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فإن إن وليت إلا
والنفي لا تعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء مبنيًا
على أن لا يكون المنادى ذكر بتقدير أدعو بل يكون العامل في المنادى حرف النداء فيه
ليست من العامل المعنوي عند المصنف ومما سمع من النحاة المتقين في
الترجيح وجاء المعنى الثاني الصحيح أن المعنى على تقييد جمع المتقين بالحال
لا على تقييد المتقين نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة
المضافة لكان أولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لأنه ذاك له
في جميع الصور نكرات مخصوصة في لا يحسن التقابل بينه وبين ما في العود
قوله إن جعلت أمرًا حالا منا كل أمر وإما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس
مما نحن فيه قوله أو بعد إلا نقضا للنفي فيه بحث من وجهين أحدهما
أن مثل ما جاءني رجل إلا راكبًا النكرة فيه مستغرقة فلم يعتبر في الاستغراق
وثانيهما أن النكرة لم تقع بعد إلا بل حالها وسهو من قال فاعل بعد إلا اللام
على سبيل التنازع والحق أن قوله أو بعد إلا عطف على قوله في حيز الاستفهام
فهو ظرف لغو للفعل والإطراء به سهو والصحيح أو دخل إلا ويمكن أن
يجاب عن الأول بأن ما جاءني رجل إلا راكبًا صح تنكير صاحب الحال فيه
مع الاحتمال ووصفتها الذي للحال على ما صرح به المصنف فهو هنا الاعتبار بحال
الاستغراق ثم فيه معنى أن كل ما يفرق كل أمر حكيم ودفعه أن منع الا
لو كان معنى النص جاءني رجل إلا عالمًا ولعا قوله نقضا للنفي فالمسح
الاستغراق وأما من قال لا نسلم لا يجوز وقوع الصفة بعد إلا فقوله ثم

رفقته بالمرتبة

قيد بالمعنوية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الاداة انما هو الصفة المعنوية من المعنوية
خبر المبتدا او الحال قوله وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض
الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يرد
الاول على وجه يشوبه شوب الا لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يلتفت الاشارة
اليه واما الثاني فلانه ايضا شائع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه
في شعر البلغاء قال صاحب القاموس قال اوردها ابله العراك اي اوردها
كلها جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم ينف معنى المصدر هذا كلامه
قوله ولم يزدها كتب في الحاشية الذود المنع قوله ولم يشفق على نغص
الدخال وكتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة
والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى
في الصحاح نغص مراد تمام ارسيدل وسراب ناشد قوله وكان المراد
بالارسال البعث او التخلية لا الظاهر هو الثاني وعطف لم يزدها التغيير
قوله يرد مضارع مجهول من النطق الى الحوض في الحاشية العطن ما حوله
ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ نعني جماعة
قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد تعالى
وقيل يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي
وحده لانه الايزاد والتذكير والاضافة الى المظهر ولانه النصب اللازم
مخصوصة قوله فعلت جهدك كتب في الحاشية الجهد بفتح الجيم و
ضمها الاجتهاد قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة

متأوله اي كل واحد منهما كما قبل قلت وكذا ما نحن فيه بل هو احق بالتاويل
والظاهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم
الجم الغفير اي كلهم اسايتها ارسلها عراكا الارض ونحوه هو الاول فالاول
اي اولا فاولا وبنحو وحده المضاف من المصادر وغيرها نحو جاء الرجال المستقر
الى عشيرتهم فان هذه الاسما الثمانية مضافات الى ضماير ما تقدم منصوب
على الحال التي هي الحجاز لو قوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين
وتاكيدات لما قبلها نحو تميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي
هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست نكرة اذ هي كالمعرفة من افسام
الاسم بل هي ماولة بنكرة فحمل العراك ونحوه مصدر للجملة الحالية المحذوفة
الطالة للطريق احدهما انه مصادر للافعال محذوفة هو الامر على ما
تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تعدد الصفة اي معنى كونه لا الحال
الافراد تجري الثاني على مذهب الاكثر ومما لم يستند زايد على كلام
حيث قال الا افعالا محذوفة او صفات مسوقة بينهما اي يعني كلا
الحو ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد منه نعته
للجمل الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا وثانيها انها معارف
موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه الموجه الذكر يليق ان يكتفى به
لجريانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاولين فانه لا يجري الا في المصادر
قال كان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني المفرد اذ الجملة لا يجب فيها
التعدد بل الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة للحال المشتركة صاحبها

مجموع المعرفة

المعرفة والنكرة بمجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة والنكرة نحو جاءني رجل
وزيد راكبين فتقول لنكرة تجعل صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة
قيد ولم يكن الحال المشتركة بينهما وهي معرفة وفي هذا النظر وجه بديع
لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظ فانه للصبا فنا قوله
الا ان تتقدم المعنى مبتدا وخبر منه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قائم رجل
فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتدا
لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا نسلم
الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
ينبغي ان لا تقيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا بالتي بغير ذلك
نحو رأيت غلام رجل راكبا ورأيت رجلا عالما راكبا ونحو ما رأيت لان الالتباس
بالصفة الا بعد قوله ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال
بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلقه كل منهما صاحبه
وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم
بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به ويتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام
بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف
ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية
ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب
رطبا نحو سابقيك زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فيما هذا اسمي الكلام

ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا وكون مدار المخالفة بين العامل
المعنوي والعامل الظرفي كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا تعينه
العبارة اصلا ولا يحي به المدرس في الاستعارة من دلالات الكلام
فالوجه ان يقال المراد انه لا تتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف
فانه تتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء
الكلام على مذهب الاخفش ويبعد يتجه ان العامل المعنوي كما يخالف
الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعلي والمشتق ايضا
فان الحال تتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا يبدله وجه
وجه قوله ويفرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف
الظرف على هذا الاحتمال متعلق بنحو تتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله
على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة قوله هنا [illegible] الظرف
داخل في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا تتقدم على العامل
المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور واما ذلك المراد فلا
في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف تتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد
بالاحتمال الثاني لا غير لان الا لتقدم استثناء عن العامل المعنوي
لا ايمن المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور ايضا
من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم
على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم على
ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وحسنه —

الكوفي

الكوفيين لانه مرفوع تقدم على المرفوع الحال قوله لم تتقدم على الحال اتفاقا الا اذا
كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى واتبع
ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال فيقتضي جواز راكبا جاء
زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولك ان تمنع جواز تقديم ذي الحال
لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل المبتدا قوله والكل تكلف
وتعسف اما كونه الاول تكلفا فلان تأويل المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع
حتى انكرها المحققون في فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية
والراوية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالجملة وغيرها
واما كونه الثاني تكلفا فلا حاجة الى الموصوف واما كونه الثالث تكلفا فلانه
كالزيادة انه مصدر غير معلوم واما كونه الثالث تعسفا فلانها كافة عن عمل ما
... الاله الذي يضعف جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال
مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة ما يسمى بالحال
الموطئة وهي اسم جامد هو موصوف بصفة هي الحال الحقيقية فكان
الاسم الجامد وطاة الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا نحو جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد
اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال بعد الشاة شاة ودرهما
ومنها الجملة ان تقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا
فينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحتى
نحو بعت البر قفيزين بدرهم هنا قوله لا يقول بالحال الموطئة اسما

تقدير كريم

حيث اذا اشترط الاتفاق واما اذا لم يشترط ينبغي ان يقال جاءني زيد
بعينها لانهما حالان مترادفان قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به
فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المص
فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى ينبغي ان يكون
الحال ايضا كذلك فيه اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة واسم العرض من
وضعه بذلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وتقدم كذلك في القاموس قوله
ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمسمى بالبسر بمعنى الصائر بسرا ورطبا الرطب
بمعنى الصائر رطبا كما جاز بمعنى الصائر ما عليه رطبا في صفة للنخلة نحوه
قوله لا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر انهم كانوا ولكن الجامد باسم الفاعل
او المفعول للمصنوع اذ لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى
الصفة في الجامد وذلك يتوقف على وجود مشتق من لفظه بمعنى بالمشتق
المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من البسر النخل فيدل على انه
حال البسر لكن صفة للنخل فهو انما يصح اذا كان فيه اشارة الى النخل الحمل
عليه وهو غير ظاهر لانه وان صح تغييرا لكن لا يسمى بسرا حمله كالا
مما غير تأويله كما اختاره المصنف فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل
والوجه ما قدمنا فتدبر قوله لكنه لما كان الاصل بالنسبة الى المنظور والنادر
كالمعدوم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه الثمر الباقي فلا يتعين
الاشارة بحالة البسرية فيه انه فليكن اجيالا محتملة قوله نحو تمر
نخلتي بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوقف به والله
اعلم

تمام ولله الحمد الا انه قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقع الجملة الخالية معام
مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويليه بالكسرة لقيامه مقام الحال
وفاه الى في اذ بعت يدا بيد اي ذو يد بذي يد اي النقد بالنقد
وبعت الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كقولهم كل رجل وضيعته اي
شاة ودرهم مقرونا فانتصب هنا الجزءان لقبولهما الاعراب قال الاندلسي يكون
ان ياتي به على الاصل بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا
ولا يخفى ان الذي يحكي بالاصل ينبغي ان يحكى بالواو لعدم جواز خلو الجملة
عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف قوله فالاسمية ذي وحكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل
على الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الضمير على ظنه لمناسبته نحو خرجت
الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما
وليس ولما المضارع المنفي بكلمة ما او المضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في
الاغلب ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين
وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل للحال لما يعلم حذف الفعل لان
المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع اذ تنبه نظائره المتكررة
والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه
ومعناه ومثال الثالث الهلال بينا اي هذا الهلال بينا ولا مقالة في حسن
قوله قرينة حالية والمراد بها اسناد معنى الاسناد بنفسه مقصد
المهدي اذ المركب المنشد بدون الصلاة فلا يرد ان الاسناد قدم

وبالتزمه نسخه

المعاني منسوخ تقدم مفردا وكونه حالا بعد حال يحمل الترادف والتداخل
وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة (ص) ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة كنايته حال بينت ازدياد ثمن او غيره مما دخله الفاء
او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرأت جزءا من القرآن فصاعدا
اي فذهب الثمن او القراءة في الصعود (ص) والمنتقلة فيه للعامل بخلاف المؤكدة
فان قلت المؤكدة التي يفارق ذا الحال نادرا فيقيد العامل فلا يصح الاطلاق
فيه بخلاف المؤكدة قلت يتبادر حينئذ عاملها بالحال لعليتها فكان مؤكده
مؤكدة لا مؤسسة (ص) اي حقت ابوته دفعا لذلك المحقق الرضي مسألة
لا معنى لقولك تحققت الابوة في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون
المعنى اعلمه عطوفا كما عطوفا ه معمول ثان لا حال ووجه الرفع ان
مثله احمد في تقدير احقت ابوته فحذف المضاف لظهور المقصود واقيم
المضاف اليه مقامه وهكذا الشبه (ص) ان يكون معتدلا للعامل له اما بحقيقته
واما بالاستدلال عليه لان الدليل معرف للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال
المؤكدة قد تكون للتقرير وقد تكون للاستدلال وانما حمل قول المصنف
يعني وجوب حذف عاملها تطبيقا للعلماء بما هو الحق مما كون الحال المؤكدة
اعم مما يؤكد الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق
التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بعقد مضمون الجملة
الاسمية فليس قوله تعالى ولوا مدبرين منه فان اردت له اسبابا فلنسبه

قال المصنف

لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها نحو زيد ان رسولا
لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال
دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد
معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة
فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ولا بد هنا من تقدير فيه
نظر لانه يصح ان يراد مضمون جملة اسمية ما لم يرد اختصاصه بالجملة
الاسمية وهو ما لم يكن مضمونها فعلية ومضمون الله شاهد انه الله
فهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ان تكون الاسمية
لتشبيهها مشتق ولو سلم لكم ان تقدير فيه الله شاهد قائما بالقسط
احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يمنع للحال طرد اللباب والله اعلم
بالصواب التميز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صنفين
اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عما يخرج فعلنا اي
قلت فانه وقت يرفع الابهام الوضعي عما فعلت لكنه ليس باسم
لكنه ينتقض بالمجيء مثل حسن زيد اي حسن زيد وكذلك ينتقض
بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كونهما
مع انه ليس بتميز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تميزا بل هو مشبه
بالمفعول وكذا يشكل بنحو زيد رابه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب
مع انها ليست بتميزات عند البصريين مع انها يرفع الابهام بان
تمييزي عن نسبة رابه والم كما بطنه وسفه نفسه بالتشديد على

ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفقت عليه
الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا دخل
لحمل حسب الوجه تشبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يقال كلمة ما
في نكرة اعتمادا على اشتهار وصف تنكير المعنى في المعنى الموضوع له انما
انه موضوع له لفظ زيتا في رفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو
لاني عن وضع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له الى الآن
ودفعه بان زيتا في رفع الابهام المستقر في ما وضع له المطلق وهو ابهام
وان لسبب كونه موضوع له مرادا فخذه ليلا تزل فانه من مزال الاقدام
لكن المطلق منصرف الى الكامل هذا اذا اتحد العمل بالطاقة والتقدير واما
لانه لو كان في الطاقة للمعادلة ... ويعد منه ان الكامل هو الثابت مع الوضع
والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت ... يقال
في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه
ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع وبحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير
الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخفى ان جارية المستقر
على ما هو مفهوم منه ولا بد من تكلف محل بالمؤلف وقد يدفع عنا جارية
وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة لا تبعا ما غرم وهو لو
فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام
لتمكينه في النفس والابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف
رايت عينا جارية فالمقصود بالعين المعنى الذي له لزمه الابهام

حصد

١٢٦

يقصد فان قيل لكان هنا قوله ولا ابهام في هذا المنتصب يتجه عليه
انه يلزم ان لا ينصب هنا زيدا رجلا على انه تمييز لما كان ذلك على ما اتفقوا عليه لا يطلق
كونه ذا عبارة عن مبهم لانه تسمى المجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال
تعارف ذاتي حسب المبهم حيث صار موضوعا لما نصب التمييز عنه وكنا
في ماذا اراد الله بهذا مثلا تعارف بعد ما ذا اشتد المبهم قوله عن ذات لا
وصفا وفرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت
وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام
عما نعت الاسم وبيانا انه اسم ما اي جنس وجعل ما كان بيانا بصفة الفعل
نحو زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح
لا هنا ذبيه لا منه حيث حمل الذات على الجنس وهو اريد بالذات ما يقابل
المفهوم لعم وكان اوضح تمثيلا له برطل زيتا ان في الرطل ابهم بعلم انه
من اي جنس فلما قيل زيتا بين ذلك بانه بين انه من جنس الزيت
وبعد ذلك يشكل بنحو قولهم هو صفة نحو لله دره فارسا فانه رفع الابهام
عن الصفة فان الغرض منه وصف المشتق المعنى الا ان يقال التمييز
الاسم عنه وصفه الذي لغرض المعنى وحصة لبيان الجنس قوله فانه
[illegible] قولنا [illegible] للزيد هذا التقدير مع كثرته استغنا
[illegible] المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب كفى زيد رجلا فان
الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه وقدر الشيء المعنى في مثلها
زيد يتعدى الشيء معنى وجعل زيد بدلا قوله ويعني به ما يقال

الجمله لم يجى المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة
المقابلة ومنه ان المفرد يقابل بالمثنى هذه الثلثة فالمقابلة تقتضي ان يراد
ما يقابل المثنى نسبى حقيقة او شبهها او اضافة ويتجه اذ كونه التمرة
مثلها زيدا فانه مضاف وقد جعل من مثاله المفرد للمقدار وكانه اراد بما
يقابل المضاف ما يقابل المركب بالاضافة والمقدار ما تجمع فيه عدد
ملاحظة فيه العدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل
من ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار مشتمل على عدد في غيره
قوله فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان انسب بالمنوان اضافه لانه
تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وكالمكيل نحو
قفيزان بر القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كتنور مكيال يسع
صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواقي او نصف الويبة او ثلث
كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالعراقي
والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلث استار والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج
حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا
من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال
وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما ومد يده
بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا تعليقه

حسن اللاموسى

من القاموس قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة اي من غير العدد والا
نقد مثل المعدود ايض فالاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا و قوله وهو
التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وبريد بما يتم به المفرد
مما ينصب التميز والا لوجب الثلثة على المعرف باللام ايض بقي ان من التام
المناصب للتميز التام لنفسه بما سياتي وانما تصدى لاستيفاء اقسام
الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام
وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل
بين هذا الحكم واستيفاء اقسام الاسم التام لكان ادخل في انتظام الكلام
لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو
بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف
بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم
الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن
بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب و
لا ينتقض هذا بكل فرد فرد فا   العاطف اي كل فرد وفرد
قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الشيخ الرضي قد يتم الاسم
بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا
قوله عندي راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل
الاسفل   يسود داخله بالقار وفي الاساس مكيال
لاهل مصر ما وحد اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما انشاء

اي تشابه اجزاءه اي يتشابه اجزاءه في اسم الكل و
الاولى وهو ما تشابه نفسه وجزءه وذلك ان تجعل تشابه
مضارع المفاعلة ومسند الى ضميرما واجزاءه مفعولا به
ويشكل بالالوه لانه له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجرد أن
التاء على القليل والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد
عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء قوله طاب زيد حسنا
حسنين دون ان يقول عدله ثوبين لانه يمكن المناقشة
في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه يقصد
الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا
في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر
اما اولا فلان الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع
وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلانيا في كون الكلمة اسم
جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا
فلان المناقشة في المثال ليست من داب المحصلين والجواب بان
الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا
بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة
لا يطلق في المتعارف الا على المفرد من الفعل
اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي

قوله وتحريره غيره

وجمع في غيره اي يورد التميز على ما فوق الواحد فتجاوز حد التكلف
كيف والجمع والجمع اذا اول الافراد يراد به افراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة
الى تكلف لان المصنف لم يجوز في قصد المتعدد الا صيغة الجمع بل لا يجوز
الا عدلا ثوابا [illegible] به في الضابط المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله وجمع
في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى
ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به
الانواع ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان المراد هو الى المفرد
المقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا
اذ المعنى ان وجد التميز لا يوجب لعله كان في التوجيه الثاني لحمل
بعيد جدا ناقصة في الثاني تامة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين
لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا لان حمل التميز
ملتبسا بتنوين المميز او نونه ركيك جدا والمتبادر من قوله جازت
الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه
الا مراعاة مشاركة ضمير تزيد وان كان في المرجع والمصنف نبه على
ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا للتراخي في الزمان
بل لتفاوت الحكمين في ان احدهما متعلق بالتميز والاخر بالمميز
انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان
وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه
مع [illegible] لكون مناط الوجوب تنكير التميز [illegible] الى البساتين

هذا المثال ايضا نظير لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة و
في صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا انه اراد اليوم
العشرين من رمضان فالكلام سوق كلامه لا ساعده وعن
غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم
حديدا واما الفرع الذي لا يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب
ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اوقية نبك كل تعريف التمييز
بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال
انه تمييز الا انه يجوز نصبه كما في ثلثة ... حال وهو ايضا موجب
ان الخفض اكثر في النوع ... لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها الا ان الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهامها
فيها يرفعه العموم الثاني من التمييز الا ترى ان قولنا عندي رطل
لا ابهام في النسبة فيه اصلا الا ابهام في الطرف وبازالة الابهام عن
الطرف لا يزول عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على
ابهامها فكل من الكلمتين اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها وقوله ويرفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث
الا ان يراد الطرف المقدر وكذلك كل ما فيه معنى التفضيل يكمل
باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست يشبهه حالة ... 1151
واعلم انه في قوله هو اسم الفاعل انه مسامحة والمراد هو ...

م نا علم

م فاعله ههنا وينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ايضا بما ليست جملة ذكرتها فهنالك جملة رجل ان لا يخفى على نحوك والاولى في
قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها
حسبك فالمميز به هو التميز عن حسبك لا عن حسبك زيد لله دره فارسا
قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن
الغيم من المطر وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الى الله تعالى
قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجايب فكل شيء عجيب عظيم يريدون
التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه يعني من يأتي ما التعجب فعله
وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الشارح اي خيره يجعل
الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة ثم الا كان اي التميز بعدها
لم يكن يصلح للمنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه
من النقض بطاب زيد نفسا لان التميز فيه اسم يصح حمله على المنتصب عنه
مع انه لا يصح حمله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط هنا لما صار شرطية له
بكونه تمامه والا منشأ ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه
قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه اعتبر في التقييد في المشتق
او حمل الصحة على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى
التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد
الشرط ولان التميز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق
فلا حاجة الى عدم كونه يصلح للمنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه

والمتعلقة فيتحد الشرط والجزاء وكذلك يتجه على قول المص والا فهو المتعلق
انه ليس فيه فائدة تامة الا ان التميز اذا لم يصلح لما انتصب عنه بكونه لمتعلقه
بلا خفاء هنا وهذا المقام من مزالق الاذكياء وقد خصص بمزيد فضل من عطي
اهله الاعتناء وشرحت عبارة المص بحيث لا يتجه عليه شي ولم اكن الى
تمحل وتاويل لكن حملته ما هضا به شرحي على الكتاب فلو ظفرت به
لرأيته من ما لا يحصى من العجائب قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه ا
فيه ان الابهام في ما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع
الابهام عما يبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله فهو لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اي لمتعلق الذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعني الشي
المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة التي حكم على المتعلق بانه هو حين
كونه التميز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشي المنسوب
الى زيد بكونه مغايرا له على ان الشي المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة
التي يتكون عين زيد كالطنفسة قوله فيطابق التميز فيهما اي فيما جاز الا
الظاهر ان يجوز فيهما الى العينين المذكورتين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه
فيتكلف نوع من الضرب حيث يحمل ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا
قوله اذا اردت ابا واحدا اذ المراد بالاعداد ما فوق الواحد قوله
فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا لزم ان يثنى ويكون الا هذا
يلخص ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته لا يقتضي قصد الانواع
بل الامر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف

بل العقد

بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد وما اعجب شيئا به لما ثبت عما
قريب بشباته والواو بمعنى مع والطيب مفعول معه لمصاحبة فاعله
العجب
كان لو كانت الصفة وما طابقته الدائر لما انتصب عنه وما يقتضي منه
انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاجيب الى جعله فاعلا معنى
لصحة
وكان وجه جعله فاعلا انه نبا وبلى نبت للاسم فاجيب الى ادلة
جعل الخبر فاعلا معنى هنا او هنا من بيت العنكبوت فاثبت المدعى
بما هو اوهن المراد البيوت واهملت اي الصفة المذكورة للحال فانه معنى
لمفسر الاجمال لتبيين الصفة والحال لا يجب ان تكون مشتقة بل يكفي ما دل على
هيئة صح ان يقع حالا لكن زيادة من فيها نظرية مناسبة التمييز عن
ذات مذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما
انتصب عنه وقيل مطلقا كما ذكره الرضي الصحيح انكر المنتسب صحة
عشرون سادرهم وكان المنتصبة هنا صح يجوز دخول من على تمييز
ثم لو كان يجوز دخول من على التمييز عن الذات المذكورة على ما لم يخصها بهذا
الحكم فتامل تمييز التمييز بل زيادة من تمييز اعمال الحال
اذ زيادة من لكونه تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق فكيف بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول
فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل
او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات
مذكورة بالاتفاق اذ احملته لانا نعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل

او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة بهذا الاعتبار جعله كالفاعل له
وليس المعنى ان تفجر الارض عيونا تخرج فيه تنزيلا منزلة اللازم لتضمينه
معنى الانفجار وعيونا تمييز نسبته الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة
اياه والا الفعال او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلا الانا ماء لمن بغى
الكلام على ما تقتضيه للمثالين بضمان تصحيح كلامه عليه قوله ومنها عجب
ليس العجب واراد ان [illegible] وجوب تاخير الحكم التمييز عن العامل كونه فاعلا
اما حقيقة بالورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازا ان لم يرد الا التمييز
تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالاطراد الاظهار للخفي من الوجه قوله ما يرد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز [illegible] قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة
فاعل في المعنى ولهذا [illegible] نحو [illegible] فجرنا الارض عيونا قوله
فانها يجوز ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول
فكلام المص قاصر لانه ان اريد بالمعنى [illegible] الفعل بعيد ان [illegible] في الحالة الذي
[illegible] في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم
[illegible] ان [illegible] في [illegible] شبه الفعل قوله وما كاد [illegible] الرواية
الصحيحة وما كاد نفسي قوله المستفيض المتبادر ان الباب يدل على ذكر
الشيء بعده او حمله شيء من البعد او مناسبته وللفظ الا شاء
مما قبله [illegible] الباب وذلك لان ذكره شيء مرة في الجملة [illegible] التفصيل
هذا ولكنا ان نقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه شيئين متعادلا
في الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلومية بهذا الوجه التمييز

المحال

المجاز ويشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راي المحقق الرضي
حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكنه
صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل
فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا بتقسيم اللفظ المشترك
ومنهم من قال المستثنى المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه
مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا
قوله عن متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة ان ليس
المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض
بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه
واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف المجيء
وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الا سنادا الى المتعدد المخرج عنه زيد
واجيب بان هذه الكلمات استعيرت بمعنى الا والنصب على الظرفية
قوله رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه
سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه وكذا ان تريد
انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الحكم اليه
فياتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة
المعتمد الاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة
لتحكم عنه شيئا لم يفد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام
فلا تجد في كلام غيرك تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام

ويقيد

احد الا تمام (ش) سواء كان التعدد لفظا اي ملفوظا حقيقة او لفظا او تقديرا
تفصيل المتعدد باعتبار كونه مذكورا ومقدرا او لكن ان يجعل تفصيلا له
باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا او كونه
متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا باعتبار التأويل نحو اشتريت
العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجملة في تأويل الاجزاء فكل
يجعله تفصيلا للمجزء اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني
زيد ليس الا (ش) اي لا يعد الا واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا
وبيد مطرفا فالبيان ان (ش) مدة (ش) في كلام موجب اي ليس فيه نفي ولا نهي
هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله (ش) وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون قبله بانه يكون تفسير لما عطف
عليه في الكلام التام شرع باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا
(ش) لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا المطلق ان الكلام مع كونه منصوبا
بنصب استحقه لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه كما بعد سمينه
تام ليتم الضابطة (ش) الفعل المتعدي او معنى الفعل بتوسط الا
نقصه المحض بقولنا العوم اخوتك الا زيدا وكما الثاني لم يلتفت لعدم
وثوقه على المثال وجواز ان يكون منصوبا (ش) او مقدما لم يعد كان
نحو هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاد في حلا لان الثلث ...
وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام
موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على للتوكيد

بتبيه مستقدم بيا ركمنع الصد لاستحالة مقول الشارح عطف على قوله
بعد الا محلا نظر لانه لو وجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني
غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير
في حكم المستثنى لمجيء حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في
المنقطع يقتصر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا
وان غفل عنه في قوله او مقدما [illegible] سواء كان في كلام موجب او غير
اشارة الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل
به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجود [illegible]
اي المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما
قبل الا من الكلام كما ينتصب المفعول به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان
متصلا او منقطعا مع كلمتين ووقوع المفرد بعدها وان ليس حرف عطف
والمتاخرون [illegible] اوها بمعنى لكن قالوا انما الناصبة بنفسها نصب لكن
المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا
في تقدير لكن الحمار لم يجيء وقد يجيء ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس
لما امنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى كذريده الا سوى لا انه
الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في
الحكم السابق ولنا الا لكن متعلق بمنصوب قال اسم لم حرف متعدد وا
كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرو او [illegible] او الى بعض مطلقه
[illegible] المستثنى منه بمعنى ان الخبر راجع الى بعض [illegible] للاستغراق في

الايجاب بكلمة على نفي الحكم عن كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر لئلا يلزم له
فيما بعد او بعض منهم ولعله لعموم النكرة في الاثبات اذا كانت فاعلا لكن
منا قال وقد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والا ثم
ان الضمير راجع الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق
وهو في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف
اي زمان خلا زيدا كما في مدة [illegible] ضبطا تقتضيه المعنى ماخلا اي النصب
بعدما هو في اكثر الاستعمالات الا انه يجعل المستثنى المنقطع
والمستثنى [illegible] ما عدا ما يختار فيه النصب تقديره خلو زيد وعدو
عمرو هذا الاستثناء [illegible] ان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا [illegible]
تقدير المصدر يكون [illegible] تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره
خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجيء او الجائي او البعض اي وقت
خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذلك في [illegible] وقت مجاوزتهم ولا وجه للا فتصل
على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما سبق وهذا
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل لا لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى
المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا لعنه وفيه نظر لانا نمنع صحة
ووقع المجيء خبرا عن المصدر في الاثبات التي النفي والاولى ان يقال زيد
عن المجيء لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلعله لم يجوز رجوع
الضمير الى المصدر فهو لو جعل زيدا مضافا الى المجيء فيكون التقدير ليس
المجيء مجيء زيد يفيد المقصود تكلف لفظا ومعنى فافهم ولا تغفل

وفيها

فيها ولا ينبغي لا يكون الى غيره من ما يكون وما كان ولم يكن [illegible] حال كون
المستثنى واتصل يجعل يكون متأخرا عن الا الا ضمنا في حجته بهذا التوجيه
اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا والمعنى
لا ان يقال التي على واقع بعد الا ولو كان كلمة في يجوز فيه كما نقله الشارح
فتقول فيما بعد الا بدل منه قولنا فيه بدل البعض عن الكل وما يقتضي
العجب انه قبل توجيه الشراح لان المقصود بيان حال المستثنى و
جعله بدلا لكان المبدل في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى به الحكم و
هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلقة المستثنى في حكم التنحية العمل بالمتم
في بعض النسخ ذكر المستثنى منه نفي واو [illegible] انه صفة الكلام
غير موجب لا ينبغي ان يتوهم انا الاوصف ان يجعل [illegible] هذه النسخة ايضا
لتوافق النسختان في المعنى لانه [illegible] اعتبار ضمير المستثنى منه
راجع الى المستثنى وذلك الضمير تكون مسندا اليه صفة جرت على غير
من هو له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز
تقدير به بلا ضرورة لانا نقول [illegible] مذاهب منا تقدير الضمير العائد الى
الموصوف في قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية
لكلام [illegible] ولم يشترط انه لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه
عدم التقييد ضعيف اذ عادة المصنف استثناء المتأخر عن الحكم العام
المتقدم الشامل للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه
عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديم اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال

لو لم يكن حكم المستثنى المقدم والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم
لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد
الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق
فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما في الاول وان يقال اختيار
البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يتصور في المستثنى المقدم لعدم جواز
تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يجيء
الغلط في الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد
بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المبادر من قوله ذكر المستثنى منه هو
التأخير ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم
ولا بد من هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى
متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان
لا يكون رد الكلام يتضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيد في جواب
اقام القوم الا زيدا فان في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب
ومن هنا تبين ان المص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وبيانه هذا
القسم واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ما يقابل التبعية
ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل ان كان
عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كما في ... الاعراب
بالرفع والنصب والجر ويفهم الدفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه
لا يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه والا كان

المراد

المراد عامل المستثنى مثلا مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن
احتمال الشق الاول ايضا ويقال الجار في زيد عامل المستثنى منه انتقل
الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى لا العامل وعامله
الفعل بواسطة الاوسط قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سمي
فالمفرغ والمراد بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ مما حذف منه الجار واتصل
الضمير المجرور به ولك ان تستغني عن هذا التكلف بان تحمل المفرغ
وضعا المستثنى بحال متعلقه فيكون الحال المفرغ عامله لو ان يجعل المستثنى [illegible]
معرفا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى معرفا والعامل مفرغا له
وهو اكثر الحالة ان المستثنى جعل الواو حالا للحال ولك ان تجعلها للعطف
ويجعل هو عطفا على المستثنى منه في غير الموجب عطفا على غير مذكور
وعلى اي تقدير يمكن حمل الضمير على المستثنى منه بل ما هو في
غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه ان
يحمل الضمير عليهما اي عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير
الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب
ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى في نحو عدم الذكر في الموجب نحو
[illegible] استثنا قوله الا ان يستقيم بلا تكلف والى على التوجيهات الاخر فهو
مستثنى من قوله الكلام الذي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب
وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة
ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى [illegible]

فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام
صادقا بخلاف النفي على ما تحققه قوله مثل ما ضربني الا زيد يحتمل
ان يكون فاعلا بنفيد قوله نحو قولك كل حيوان مثال لما اتصل الكلام فيه
على سبيل العموم لا للمخرج منه قوله الا ان يستقيم المعنى قيل اللعب
للتحرك من استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية وهذا
البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت ما ذكره هنا الا ان
على حسب العوامل في كلام غير موجب كما في خلاف الموجب فانه قليل العلة
استقامة المعنى منه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفة البحث قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام
كما نظر من كتب اللغة في التامل فيها وما قيل ان الدليل لا يثبت
الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد الاثبات وفي افادته بعينه ان دوام م
الاثبات حصل السبق اثباتا والثبات يفيد الدوام وان افادته بنفي
النفي الا للاثبات ثم قال معنى قوله لان نفي النفي يفيد عموم النفي
لان السبب حين النفي عام بمعنى زال وقت زوال ومعنى ما زال الا وقت
زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت قوله لان نفي النفي اثبات اي
بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفي النفي الا للاثبات ثم قال معنى قوله
نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات الا انه عينه لان نفي النفي لا يعقل
الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه قوله فيكون
المعنى زيد دائما لتحصيل المعنى الدوام المطلق بل في الماضي منذ قبله

او بحال

ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واثبات مبالغة فوق ان يقال امكن
منه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالنفي بما عدا
متعلقا بالاثبات [illegible] واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل
ينبغي ان لا يفصل بينه وبينها ببحث الاعراب على حسب العوامل وكان
النكتة فيه ان تحقيقها تتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل
حيث ذكر اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قا
ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب نحو
البعيد نحو لا احد فيه عشرون درهما لك الا درهم فان فيه عشرين محل
قريب هو النصب ومتنه لم حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع
معنى الحوض يجعل اي يختار البدل على الموضع اختيار الرفع الاختيار
في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء
هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيد
ومما زيد شيئا الا شيء نعم لا ايهام في ما جاءني من احد الا زيد وقد يقتضي
جوز الايهام المذكور امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لانه
ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر بسببه وبعد قصد التصريح بالتوحيد
تعالى [illegible] قيل اعاد وصف به لئلا يتوهم استثناء الشيء من نفسه
لئلا يتوهم استثناء الشيء من نفسه لا يدفع قوله ولا يخفى ولو لم
لو لم يوصف لصح ايضا لحمل التنوين على التحقير [illegible] لان من الاستغراق
لا يراد اتفاقا بعد الاثبات فيدمن لكون المثال اتفاقيا اذ ما يزاد

في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا وللممتنع زيادة
من الاستغراقية بعد الاوجه آخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية
لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المصنف حمل الاستدلال بناء على مذهب
الجمهور ولذا لم يقيد كلمة من لا بدلوا ابدل المستثنى على اللفظ
لا احد فيها الا عمرو او الا بدل عمرو عن لفظ احد لا مكنيا نصب عمرو بدلا
من المرفوع والتكرير لانه معرفة كما سبق وما ولا لا تقدران لا حقيقة
اذ لم يكن البدل الا تكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المتبوع
والبدل جميعا وفي ساير التوابع العامل في المتبوع حكما الا ينسحب
سراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير التوابع
فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا تقدران على انهما شيئ
واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا يدل على ما قاله
المصنف على ما ينبغي بل يوهم جواز تقديرها غير عاملتين موضع
النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملهما لكونه يقع تقديره
عمله اذا كان العامل حرفا ضعيفا اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى
جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو الا زيدا قائم وعمرو وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما قيل وفيه نظر
اذ نعت اسم لا المبني الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه
والعطف على محل اسم لا جاز نحو لا اب وابي وبعد ما شابه الاكر
لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويجئ حرفيته حاشا بي

لانه الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ
وكثرة النصب المستفادة من نقل بعض الكوفيين خلاف ما نقل عن سيبويه ان
النصب بها شاذ واعانة بعض تعليل وبعدها شا للنص [illegible] اختصاص
مثل بعض الكوفيين [illegible] ومعناها تبرئة المستثنى فلا يستثنيه [illegible] بها الا
ما ينسب اليه سوا قوله اي براءة الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى
وهو مما غير سبق ذكره لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل
المذكور على مقتضاه الى زيد على وجه البراءة [illegible] بملاحظة تبرئته
اياه قال الاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي بان المجيء بدا عن نفسه [illegible]
جهة اتيان المجيء واستفاده منه بمنزلة تبرئته اياه [illegible] اشتغل اعرابه
النهي فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا اجاز المطرزي على محله فيقال
ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد فيشكل لما كان
اعراب نعته اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير
اعراب المستثنى بالا فانه عرفت قوله من حمل نحو ما جاءني رجال الا زيد
قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم كل انتفي [illegible]
انتفي وليس في زيد انتفي قوله منكور اي منكر لا معرف باللام كلام
في المنكر احترازا عما المعرف باللام والاوجه لتخصيص الاحتراز به
اذ يحترز عنها كل معرف مضاف كان نحو جاءني اخوة زيد الا عمرو
فانه لا يصح الحمل على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيد
او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا لفي خسر والاوجه انه يجب حمله

ثانيها المصحح لحمله صفة لان غير الا يصلح وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه
فتدبر [illegible] نحو جاءني رجال الا واحدا لا فائدة في هذا الاستثناء لانه يعلم
انه جائي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اكمل مراتب الجمعية يكون
منكرا محصورا معنى [illegible] لكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت اليه ملخص في
بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المصنف بقوله كما حملت الا على غير الحمل على [illegible]
فقد التفت المص حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا
ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام وترك قيد غالبا
تسامحا في حذفه فان قلت قد التفت المص اليه في الاضعف في جمع محصور
حيث قال وضعف في غيره قلت لاضعف مع تعذر الاستثناء بل انه
قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما كان السعد في المحصور
حمل استعمال الصفة فيه على ضعفا والضعيف في صفة المحصور المتعذر في
الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره يستعمل
الا ان يجعل ضمير غيره الى تعذر الاستثناء [illegible] ويتعذر الاستثناء
لعدم دخول المستثنى في الصفة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر
الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء
مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت بيقين الدخول
يقين افاد الدخول بشك فافاد ما ذكره المطلوب ويعدد فيه نظر لان
عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء
وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء [illegible] [illegible]

الحمل على الصفة

الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير
الموجب وليس النفي الصفي الذي هو كالصريح انما هو فيما والا والى
ومضربانه ووافقه الصفي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز
الاستثنا وفيه ان تعيين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الا
لان التعدد يستلزم المغايرة لان التعدد غير الواحد فعلى هذا معنى
قوله لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة غير الله باعتبار كون الجميع
غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشي ان كل فرد
منه غير ذلك الشي فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها
غيره لا ان الجميع من حيث الجمع غيره وكيف لا والا لم يصح وصف الجمع
بمغايرة الواحد والاوجه ان وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا
وجد الالهة يكون كل منها غير الله لان وجود الالهة يستلزم عجز
كل منها فلا يكون شي منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثنا ايضا
لان وصف وجود الالهة يستلزم كون الله تعالى منتفيا عنها بقي
هذا البيان ناقص التامل فيه الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية
والنجم الذي يهتدي به وهما فرقدان وجانب الموصوف وموحد الكنا
من القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله
وقال في البيت شد ذاك اخوان الا والجعد وقوله الا الفرقدان شد وذلك
اخوان احدهما وعقد صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل
بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المصنف اراد التنبيه على ان البيت مما

بحيث يشك فيه من استعمال الشذوذ لتاكد كونه الا صفة فيه شاذا
وكان الشاعر قصد ظرفيته حيث جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة
بينه وبين مخالفته شاذ عن الاخوة اقول يحتمل ان يكون الا شرطا
اي الا الفرقدان اي ان لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان
كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا فتدبر واعرف جدا الله
فضلا [illegible] وعند الكوفيين اي يجوز نصبهما على الظرفية خلافا لـ
لغيرهم قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب
على كونهما ظرفين ابدا الا على الحالة عن حالة الظرفية في بعض الاوقات نسخة
كما اشار اليه الشارح من ان في قول المصنف على الظرف مسامحة
والمراد الظرفية ليس بضروري بل يجب ان يكون على ظاهره والمعنى
ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل لانه معناه
نصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الشيخ الرضي لما تعدد ان
سوى في الاصل مكان سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن الاستواء فصار
بمعنى المكان ثم استعير لمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى
البدل لمجرد الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل
اللغوي حال الاستثناء [illegible] ويستعمل فيها اعرابا اخر ولهذا لم يبينها المصنف
وذلك ان يجعل ضمير [illegible] فيها الى كان واخواتها الا كان التي تستعمل لها
الخبر [illegible] بعد [illegible] والمراد بعدم [illegible] المسند [illegible] ان يكونا اسمه

الى اسمها

الى اسمها واتعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر
في تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد بعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه
نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان
يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من
اخبارها **قوله** وامره كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق المراد بشركته مع الخبر في الاحكام السابقة
لا في جميع الاحكام لان المتبادر بعد ذكر احكامه لشيء وتشريك
الاخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتداء في امتناع كون خبر كان
واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويصح ان يكون ماضيا
عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر
يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك
خالف في ذلك فيجوز ان يكون المضارع معه وكذا لا يرد انه
تمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال ولا
زال وما دام فانما لان صار للانتقال الى ما يتم غالبا وما زال
واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة
والمضارع واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي
الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو
الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة

والمضارع **قوله** ويتقدم على اسمه حال كونه معرفة لما كان يتجه عليه
ان يخالفه لخبر المبتدا ولا يختص ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف
الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا كان الاعراب فيهما
اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده
ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استثنى عنه
كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام
الخبر واما امتناع التقديم فيهما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة
فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك
قرينة تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب
ويحتمل عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد
خبر كان والسابق خبر كان واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا
الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله الناس قيدا له يخصصه
بكان **قوله** وفي مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد
ان اذا لم يشتبه اسمه بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون
المحذوف مفسرا نحو ان خيرا فكن خيرا فانه يجب الحذف ح ومنه اطلب العلم ولو بالصين
اي ولو كان العلم او لو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض والثاني فاكثر
ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر
جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها ولم يقل فيه بارجاع
الضمير الى المثال المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد تمثيلها ثانيا ما
ارادة اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسيره الشارح فاحفظ
هذه النكتة

هذه النكتة الجليلة لا تحفظ في مثلها قوله وهو ان يجيء بعد ان اسم وقعا
نعته اسم قيل هنا منقوض بقولك اسفي كان شيء ان راكبا او راكب والا جاء
زاجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من
التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والمعنى ان
راكبا او راكب لان المتبادر منه تعين السير لا كان والمعنى المتبادر ان السير
راكبا فاسر راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان اسم وقعا بعده
اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر قوله اربعة اوجه اي الوجوه
المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعضها ببعض بحسب
خصوص ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان للفعل
الى مصدر يتعين بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
بعضه على الصحيح وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح اي
ان لا تكن المرور به صالحا فالمرور بطالح هذا ونوقش في عدد الوجوه في مثلها الى
كثرة اعتمادنا على ما ظنناه كما في استخراج ضربها قوله اي ان كان في محله خير
بجزاء خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاءه الى المظروف لا الى الظرف اي
بجزاء ذلك الخير خير فانه هو به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم
انه كان في محله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم من اهم
قصده ثم لو جعل مرائي ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل
الى الظرف فتدبر قوله فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا بد الفاء من ان قد
مع الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة

في غير الحذف ولعل انه ليس مراد المص من قوله ويجوز ارتفاعه او هو بيان احتمالات
التركيب مقطوعا على تكلف جواز حذف كان فليس بيان الاحتمالات خروجا
عن البحث وكلامه قريب مما شاع في نظر الناظرين اي لان كنت بدل
على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة
جاء بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا الاحتمال ناشيا بمجرد توجيه
التركيب بل باختلاف في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان الكون
كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب
ماضوي وان ابي عما هو لحق الاستعمال فما قال الشيخ الرضي لا ادري كيف قولهم لا ادري كيم
بعيد عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة
التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع
لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل
قبله اي فخرت والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة
المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب
في ما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا
منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة
من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليس بزائدة لانه لفظ حيث عن
الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام
وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته
واقتصر المص على الاول كما ذكر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام حيث قال
ان حرف شرط

ان هذه شرط ان لم كان وجوبا بلا تمني وجب تمني سويتها فلذا قيل
امالت مطلقا انطلقت بالفتح وان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت
مطلقا بالكسر لم يثبت منه هذا القول قال اسم ان في اخواتها ونحوها
اي اخوات ان هو الظاهر او ان واخواتها فان ان قد تكون من حروف الايجاب
ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه تشترك مع بيانها لا ايتها في قسم الحروف
قوله المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن الاسم نفيا جامعا
اي ما نفاه قوله اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي بتقدير الصفة ولا
الى تقدير مطوي شيء الى قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه
الى تقدير بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي
وجود الصفة بل نفي حكمه وهو ثبوته للجنس ولكن ان لا تبقى صفة الجنس
على ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي حسن ظرافة الرجل
فكانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله لكن الاكثر فيه كونه المفعول به وفيه
وانه كن لك نظر الى المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كما هنا
والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم
وكان المنصوب اهم بالبيان فنبه الى ذلك الى البيان بهذا الاسم في
تعريف معمولة بخلاف المرفوعات فان المرفوع منها المحض ام ساترم
قوله ولا يبعد ان يقال تزييف لما سبق من ان غير المنصرف منها
ايك قوله خبر به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لا عرفت مما على
التعدية او الدخول ولا يصح ان يحمل قوله يليها لانه لما تعارف في كلامه

وينكر ان الدخول في السببية بعد اللمى خفي به الحالة فيكون باعتبار وجه تقول
يليها خبره للخاير مما نحو ما نسبك الاضافة السببية هذا التعريف لخروج
بقوله يليها في انه تكلف لنصب قوله وهذا القدر كاف لان قوله او منها
هنا ما اختلف فيه اللغات لتعلق بعضها بما يلحق بالمضاف ومنه
لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله ويوجههما على اللغة
المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاولى خبر الثاني
متعلق بما دل عليه الكلام اي لا تعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله
خبرا لان المجرور بما هو صلة للنفي لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ
مصدر الكلام الاول قوله لكن على النفي المشهور معا تتمة المثالين هذا
بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك في الاولى اذ اقصد
شواهد المثالين صح حاجي لا وذكر على طبق ما سبق انه يخرج كثيرا
ولذا لم يتم مثال الحنفي قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب به غير
مستحسن وقيل ينون لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل
جمع المؤنث مبني على الفتح قوله والياء المستوي ما قبلها في المثنى وقيل
المثنى والجمع منصوبان لا انهما معربين المعطوف والمعطوف عليه في نظائره علامة
المضاف والاشبه ان يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي
بقي على حاله لانه لو وضع موضع الاعلام لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء
فتدبر قوله لان الاضافة تمحضت الاسمية اي الاضافة الى المفرد

والكر

من التكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المفصولة بلا اذ الغيت عملها لان
التركيب على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من
التكرير للتنبيه عليها فان قلت ينتقض بتعريف المنصوب ... فيه
هو انه ليس المنصوب بلا لانه جزء مقوله بعد دخولها كما عرفت مما
مضى هذا جواب دخل مقدر تقريره وان كان معرفة في التعريف
بانه غير جار ... مثلا على وزن حيدر فهو الفصل بين الحق والباطل
فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل او اذهب بحذف اللام من قال
حذفت اللام من العلم القائم مقام المثل والمأول بالصفة المشتهر بها سابقا
واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول او وقع في مكانه ولذا جعلنا حذف اللام
معوضا بالرد اي فيما كررت فيه لا الا كما في قولك نصدق على مثل لا رجل في
الدار ولا امرأة حاصلها هو انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال
فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الا خبر واحد وكان عقيب كل
منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون
لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر
فانها يجب التوجيه بزيد كما في انشاء متصل وجوه مستفيد
على ان يكون لكل منها لنفي الجنس ويصح ان يكون في الثانية مزيدة
لانه جاز البناء ثم الاتيان نظرا الى لفظها عطف مفرد على مفرد وخبر
محذوف لزيد وخبرها محذوف لان المحذوف خبر واحد لهما لانها
محكم للمماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ولكن نقول

لا حول ولا قوة هي كلمة واحدة اذ ما كان لا شيء من الامرين الا بالله ولذا قال ان
اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان حتى اعترض عليه بان الاظهر
موجودان لم يطلق على باطنا الامر حذفه في الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية [illegible] ان في الجملة الثانية مذكور وقد سبق
انه موجود فيهما فبينهما تنافي فالاولى ان يقول سابقا وخبرها باسمه
حملا على اللفظ لمشابهة حركته حركة الاعراب او حملا على محله القريب
لا نسمع لا بمحله قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء فلان لا انما
هو النفي الصحيح كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط
التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء عند كليهما بل يجوز الاعمال بينهما
في الالغاء والاعمال وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه الالغاء على الابدال وجه ضعف اظهر مما ذكروا وصوابه يجوز ان لا يكون
لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر
والضعيف عملها لا استعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول لم
يقل ضعيف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المصنف ضعف رفع
الاول في الاستعمال ولا يلزم منه ضعف توجيه الضعف لانتفاء الضعف
في الاستعمال فانه مدار على كثرة الاستعمال وقلته واذا دخلت الهمزة
لم تغير العمل انما خص لا ليبين ان الهمزة لا تغير عملها لان لا التي [illegible]
في الكلام العرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ما اشتركه على نفي [illegible]
وفي الاتزال عندنا على نفي الزوال وقدم انه اذ ابطل النفي بكلمة لا ابطل عملها الا نزول

ودفن ابن شيخ

ومعنى انه ينبغي ان يتعرض لشي للشبهتين ليس ايضا الا ان يقال العمدة
على القياسية اولا لان فيه خلاف الاصل في العرض فانه يوجب دخولها
في على الفعل وخلاف الشرط حيث منع كونها للاستفهام وهذا ان
سيبويه منع جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني لنفيها عن الخبر
ينصب اسمها معمولا خفيفا لا غلام امتنعي الغلام اولا انه لما كان بمعنى
عليها دخول الجار بما كنت بلا مال سار وطنه توهم التمني بدخول
الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما يبني
مع لا الثانية نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه
تنبيه الشارح على ان مقصود المصنف حصر المعاني الثلاثة ومنع كونها
للمعاني الاخر التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ و
التهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لكون الاصل فيها
دون ما عداها فانه لا اصل فيها قوله ويجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرمه وجوب الانتصاب يحتمل جواز ان يكون بعد كلمة العرض
فعل لا اسم نحو الا زيد نزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم
بعد هذه في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
آخره يدل على محصلة تبيت المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن و
السعد [illegible] تتمة لنا قوله ونعت اسم لا المبني بغير المبني [illegible]
الى معهود وهو المبني [illegible] اسم لا وهو [illegible] عنه الا ما [illegible] باردا
فان باردا السبب نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا مقول المبني

في قوله ونعت طلبي اشارة الي ما يبنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه
احلا معردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه لتعميم المرجمل
بعضهم مرد الكل ارضاً في الموضع وبعضها احوالا والاظهر ونعت مبني مبني
اولا معرد يليه وكذا ان يجعل معردا حالا من ضمير اولا ويليه حالا من ضمير معردا
فيكون حالا كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضع اي
في كلمة الاعراب لا غير الاولى ان نقيد ونخيب الاعراب ولم يحمله حكم
المتصل لمظنة الفصل لان لا حاجة الي جعله مظنة الفصل بل يكفي في منعه
البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الي فصل العاطف لكونه اذ هو
على حرف واحد وهو ضعيف اذ لم يكن وحق فصل كذلك وليس على حرف
واحد الاحرفان ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا يليه الجميع زاد في كلام المتن
متبع والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا
وان كان المعطوف نكرة معرفة يتعين العطف على المبتدا ولا يتصور العطف
على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ وعلى المحل
وبعد لحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد اه اجد لان ما سبق
مما يعلم منه هذا التمام حكمها حكم توابع المنادي مثل المنهوم
من كلام الشيخ الرضي جواز البدل دونه وجهه من اثبات الالف
في جواب اراد به الا سماء الستة الا انه لا يسقط عند الاضافة
هذا عند البصريين واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة
الابن والاب وحذف النون من نحو علامتي اراد بنحو المثنى

يعني ان الاصل

يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوي ما اشتمل عليه الشرح هنا
المقام منه انه جواب سوال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني في مثل
لا اباله ولا غلامي له مع ازادهما وتنكيرهما معربان لانه لا محصل له الا الدليل
على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يحمل تحقيقا لهذين التركيبين
على تقدير سوال اي مشاركة اسم لا حتى يضاف لا فرق بين التحقيق
في الملك وانما التعرفة فهل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم
المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة
وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير
مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على
الاضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص
فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زايد على اصل
المعنى وتم لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زايدا عليه وتكميل
ان يكون معنى في اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل
انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لا ان بين الاختصاصين تفاوتا
فيكمله قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمون كلام المص
وهو احرى بالقبول ولكن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة
في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تعييني والاختصاص المستفاد
من هذا التركيب غيره وهذا اظهر كما لا يخفى على من له اظهر لعلما

لم يجز تركيب لا ابا لبها فانه ان علم جواز تركيب لا ابا لبها لانه خارج عن قاعدة
النصب لا لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان النصب اذ لا يجوز
لا ضاربين اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لا ضاربي اليوم لفساد
المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في لفساد المعنى قال المصنف
ولانه لو كان مضافا لتم الرفع والتكرير وكانه لم يذكر في المتن لانه معارض بانه
لو كان مفردا لتم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود
الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرار والرفع بانه
لما في صورة المضاف شابه المفرد المنكر ولم يرفع ولم يكرر . واما مذهب
سيبويه فعند الخلاف لانه الصحيح فيما يشهر فيه بحث لانه حكم للمحقق
قد رد عليه في الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب
الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما يشهر
او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف لا يخفى بعده من العبارة
ولا كذب في الامر وجود الخبر كالكذب في الخبر الامر وجود الاسم بعيد
هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر وفي
اي خبرية خبرها ولا حصل الضرر الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار
على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا نستغني عن النكتة
ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه بالخبر يستلزم حمل الخبرية على لغة اهل
الحجاز حمل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نحو ما جعله
نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز.

في بعث اسم ما والامر تقدمه وتاخره الى خبر ما ولا فان وهي زائدة عند
البصريين وليست ان النافية بل التي زادتهم لا وما المصدرية ايضا فال
الوصف الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتاكيد نفي ما ولا
فالنفي على النفي اثبات او انتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا
بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واول
وجعل منه قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا (نعما)
بتقدير اي دوران منجنون او تقدم الخبر او معموله بظرف على الاسم (للتقدم)
على الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين فلان عملها ضعيف او لكراهة ان [illegible]
في معرض العامل اي فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لا ان ح
خبر ما لا تكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب
لتوكيد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف
بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل
ما زيد قائما بل قاعد من قبيل بل هو قاعد واما الرفع فالعطف على محل
الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ في الاصل وقيل العطف على سبيل (التوهم)
بتوهم بطلان عملها ولا يبطل الموجب ما يطلانه بعده اي استعمال
لنعم لا حبذا الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عند ساعه ناهيا (لاحوال)
الحروف الاولى لم تعين بالاريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر
مذكورا لا فائدة معه لانه لم يحتج له الى والاحتياج التبيين واحوال (لكون)

الاواخر المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الاخر وجزء آخر لاشتماله على الجر كاشتمال
الاسم (قوله) يعني بالجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري
بوجه قوله سواء كان بالكسرة لا ولا يتوهم الدور وقيل لفظا او تقديرا
سكلت بالكسرة والفتحة والياء لفظا نحو غلام زيد المقوم ولم يقل او محلا لان
غير مشترك بين الجمع (قوله) وانما قلنا صاحب هو مضاف اليه لو جعل للمضاف
مصدرا مبنيا للمفعول من المبني للفاعل لكن احتيج الى حمل ضمير اليه للشيء الغير
المذكور وعلى هذا السبب قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر
واما على توجيهه نفوسنا وضع الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في
مقام التعريف (قوله) والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفت به لكن المشتمل على
علامته اعم منه وما هو مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفته
الى احتمالي ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفت به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم من
ما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل على اعم منه وما هو مشبه به
مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة
من حيث انها علامة اذ الاشتمال حقيقة او صورة ومنه انه ينقض تعريف
المجرور لم يحمل على غير مجرور وقد يمكن ان يدفع بان المراد بالمشتمل
علامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعتبر ما اشتمل
على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يخص المضاف اليه بما عرفت به
كما يتعلق به كلمة الوصل (قوله) وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكان اختياره
لنص قوله والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف (قوله) فالتقدير

اي التقدير

اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط
بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والارادة شرطا لا
اي منسلخا بمعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد
ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يحمل على سبيل تضمين
معنى الانسلاخ عن تنوينه او ما يقوم مقامه هنا في الكل فلا ينتقض
بالحسن الوجه لان الخفيف في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه
ولا ينتقض بكم رجل وحوائج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل
الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم
صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين
سقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام
التعريف او التخصيص او التخفيف كما هو ادعاها المنع للخلو اذ التخفيف لا يلزم
في الكل من المتبادر من هذا التعريف انما كان المتبادر لانه يمكن تاويل
التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة
او حكما لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر من هذا نسبة المعنوية
الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية
ايضا افادت معنى للمضاف هو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوية
الى المنادلة وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا
لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسبة الاولى الى
معنى المضاف والثانية الى لفظه علامتها ان يدخل على اسم الفاعل المحل

والنحو العامر في شأنه بعد يدق ولكن تقدير اللام اجزل معنى كما لا يخفى
قوله كاسم الفاعل او المفعول قوله نحو حسن المضاف الصادق عليه
وعلى غيره فيشترط ان يكون المضاف اليه لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا
صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه
لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام
قوله واما مساو كليث واسد ان اريد بالمساواة التي هي قسم من اقسام النسب
كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في
الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الاخر لا يلائم المقابلة
بالعموم والاخص والتباين الا اذا احملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة
قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشار الى انه ينبغي ان يقيد
عبارة المصنف قوله فيما عدا حسب المضاف اليه اصلا بان يكون اصلا للمضاف
وكذا قولنا حسب المضاف بوصف كونه اصلا له ومنه نظر لان الاضافة
اللامية لا عينية في مائة رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف في مثل
مائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل الاضافة لامية وبيانية لانه لا يصح
مائة رجل بل مائة رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة
الجنسية اي مائة هذا الجنس قوله فتقول كبير الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك الا انه يجب المحشي ان هذه الاضافات بيانية والظاهر انها
خلاف ما الكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ثم لا يظهر بادعائهم الله
وكذا كل رجل فان الظاهر ان تكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل

المفرد

المفرد على كلامه انه متعدد لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قوله قلت نعم
لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الى هنا كلامه ظاهر كما اوقع اولا من وقع منه
ملة التدبير وتبعه كثير ومن لم يحضر ربقة التقليد من النقاد ما العميق ما
اذا انا الشيء التمسك بحبل التوفيق فهو انه كما اما في الظرف للحدث على اية الفا
فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التلبس فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب
زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في خاتم فضة فانه قال قوله
اي ضرب وقع في اليوم الظ لانه في اليوم فما هو حاصل ضرب اليوم اعني ضربا
في اليوم متعلقا بالضرب وليس صفة الضرب فتقدير واقع في اليوم قوله
اي تعريف المضاف من المضاف اليه المعرفة قول المص وتقييد تعريفا من المؤخر
ظاهر وتعريف احد طرفي الاضافة من من فرعي احد طرفيها الا انه خص التقييد
بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله شرطا تجريد المضاف من اللام تعويض سائغ
قوله قلنا ذلك كان المعرف باللام في اصل الوضع لمعنى ثم قد يستعمل لا
الى معنى فتشبيهه ذلك الشيخ الفحل وتركنا حققه علماء علم البلاغة
بحن مدلوله من ان اللام موضوع لمعنى اما مفهوم موضوع او قسم منه وقد تحول لفقد
امر على اللئيم من الاول فان المراد من اللئيم مفهومه المعنى وغير المعنى
وهو ما اطلقت عليه اللئيم من الفرد بمعنى استعمال اللفظ فيه مستفاد
من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان
مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ
علم علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلميين وتعاورهم الاصطلاحين وكلام

الشيء اعرف بالاعتبار في تحقيق كلام النحاة قوله ولسيبويه كلام في هذا الحكم
في نحو غيره ومثل كغض وشبهه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون
فرق بين غلام زيد معا غير اشارة الى معنى وبين مثل وغير في عدم
افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان الاستدلال فرق بينهما في تعريف صما
الاول دون الاخيرين قوله بان يجعل واحد من جملة من سمي بذلك الاسم
اي يجعل مدلول واحد من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم مفهوم
يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واول المسمى بهذا الاسم
وقد يحصل في بعض الاعلام مفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم وقد يقصد
فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم الجواد وبهذا
اتضح ان الطريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكر فانه قد يكون باعتبار اشتهار
او صافه فيما به لتنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك
ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة بالطريقين المذكورين ما يستفاد
من تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا الحمل لا يخرج عن
كونه موضوعا لمعين ولابد حمل ما وضع لغير معين فلابد من ان يراد بتنكير
العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده والظاهر ان المراد
بالتجريد ارادته بلا تعريف قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان تطلبا للادنى وهو التخصيص اسفل التخصيص في المؤنة
وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في

النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يشبه في المعرفة توضيحا قوله ولو
اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل مع القيد
استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضمن الاضافة الخ قوله
وبين حملها على نحو النجم والثريا اورد عليه ان المحمول عليها هو المركب في المعرفة
جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم
حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما لتحصيل تعينه تحصيل الحاصل
فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب
بان حملها على نحو الامثلة المذكورة بجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه
تعيين حملها علما ولا تحصيل الحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه
انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة
تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر قوله
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا ما الا حضر الافصح الاخذ
لما به ما ثبت من الفصحاء قوله قال ذو الرمة كيف في الثانية قال ذو
ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع قوله وهل
يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع قوله يرد
جواب السلام ويكشف العمى من المعنى الذي يخفى على من حال سلمى
هو الاثافي جمع الاثفية وهي واحد من الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر
عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي تمييز الثلثة وكيف
مع تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال اللام فيه زائدة صفة